وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- وكالة تبسة -488- خلال الفترة 2014-2018

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الدكتورة

- ✓ إيمان مزري – ياسمينة عمامرة
- ✓ خيرة ربيحة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة مدفوني	أستاذ محاضر –ب–	رئيســـــــا
ياسمينة عمامرة	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
عز الدين عطية	أستاذ مساعد –أ–	عـضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

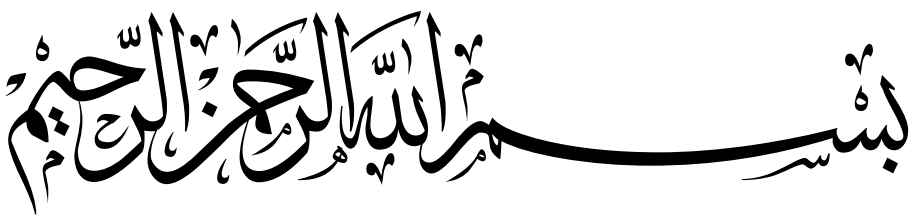
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
نيابة عمادة الكلية المكلفة بالدراسات و الشؤون المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم و التكوين

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر / تقرير ليسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة):..... د.عمامرة ياسمينة
أستاذ محاضر (أ)
جامعة العربي التبسي.تبسة

المشرف على مذكرة تخرج ماستر/ تقرير تربص ليسانس للسنة الجامعية: 2018/2019

ليسانس

الطلبة الاتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل

الماستر

الطلبة الاتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
رميحة جليلة	مالية المؤسسة	مساهمة التدفق النقدي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مزري ايمان		

أوافق على القيام بطبع المذكرة أو التقرير وهذا بعد المراجعة

اللقب والاسم للأستاذ المؤطر:
د.عمامرة ياسمينة
أستاذ محاضر (أ)
جامعة العربي التبسي. تبسة

الامضاء

تاريخ الامضاء
2019/05/26
د.عمامرة ياسمينة
أستاذ محاضر (أ)
جامعة العربي التبسي. تبسة

ملاحظة: تسلم هذه الوثيقة مع مذكرة التخرج الخاص بالماستر أو التقرير الخاص بالليسانس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي. تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم: ..... /ق.ع.م.م /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ج.ع.ت.ت/2018 /2019

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : ..مناع الفلاحي والتنمية الريفية.....

مقرها في : ...العقيد محمد الشريف ـ تبسة.....

ممثلة من طرف : .....

الرتبة: .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-...مزوغ اليمان.....

2:...رميحة جبرة.....

3:.....

4:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص: ..مالية المؤسسة

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة .....

الفترة من : ...2019/05/07... إلى: ...2019/05/17...

2019/04/15 — 2019/05/15

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون علي استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فأن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في : 2019/04/10

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

M. KAROUI Azzedine
S/Directeur Admin
Comptabilité

07/05/2019

شكر وتقدير

الحمد لله والثناء والشكر للعلي القدير على توفيقنا لانجاز هذا العمل.

لا يسعنا الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "ياسمينة عمامرة" بإشرافها على هذا العمل, وتوجيهاتها القيمة أثناء أعدادنا للمذكرة,كما نحيي فيها روح التواضع والمعاملة الطيبة, فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بخالص الشكر لكل من ساعدنا بالنصح والتوجيه من قريب أو بعيد على انجاز العمل، وإلى كل من لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بجزيل الشكر مسبقا لأعضاء المناقشة كل واحد بإسمه على الوقت والجهد الذي بذلوه في مطالعة هذا البحث خدمة للبحث العلمي ونقول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الحوت في البحر والطير في السماء، ليصلون علة معلم الناس الخير"

وإلى كل أساتذتنا الكرام

إلى كل الزميلات والزملاء الذين شجعونا ولم يبخلوا علينا ولو بالكلمة الطيبة مشقة هذا المشوار

الإهداء

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك....ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.....إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة....ونصح الأمة....والى نبي الرحمة ونور العالمين

وقضى ربك إلا تعبدوا لا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى من أعطتنا من دمها وروحها وعمرها دفعا لغد أجمل إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها رغم روحها المتعبة

أمـــــــــي الحـــبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والـــــدي العزيـــز

... أرجوا من الله أن يمد في عمرهما ليريا ثمارا قد حان قطافها بعد طوال انتظار...

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم *إخوتـــي *إسلام*عينايا اللتان تبكيان شوقا على غيابه الذي طال في أراضي الغربة,إلى بذرة الحب والسعادة وريدي ونبض قلبي*إيهاب*خفضهما الله

والى القلب الطاهر الرقيق و النفس البريئة إلى رياحين حياتي وحيدتي وقرة عيني أختي*إشراق*

إلى أختي التي لم تنجبها أمي صاحب القلب الناصع المدللة "سنسونة"

إلى من اظهروا لي أجمل ما في الحياة,إلى جميع الأصدقاء*عائشة,وفاء,خيرة,فدوى,مريم,سامية*

إلى أقربائي وأفراد آسرتي دون استثناء إلى الذين كانوا لي عونا وسندا في مشواري الدراسي وإمداد مذكرتي بكل حب وعطاء *ابتسام,سعاد, نور الدين,سيف الذي ,لطفي*إلى من يبقى البرعم في اعينا *إياد* إلى كل من في قلبي ولم استطع ذكرهم

إلى كل من ساعدوني من قريب أو بعيد و إلى جامعة واد سوف خاصة عمال المكتبة والى من قاسموني مقاعد الدراسة,التي جمعتني بهم احلى الأيام خلال مشواري الدراسي خاصة تخصص*مالية المؤسسة*

إلى الطفولة المحرومة والمضطهدة في ربوع الوطن العربي؛

والى كل من هم في ذاكرتي ونساهم حبري؛

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إيمان

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام عل خاتم الأنبياء و المرسلين

اهدي ثمرة جهدي إل من قال فيهما عز و جل "واخفض لهما جناح الذل و الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات و الحروف في وصفها, ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها,وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات ,والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها,وهي التي مشت في عروق دمي, إلى معنى الحب إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودها اكتسب قوة و محبة لا حدود لها قلبي ينبض بها "أمي الغالية" أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى أعظم رجل في الكون,إلى من علمني العطاء بدون انتظار....إلى من احمل اسمه بكل افتخار,إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم و الإيمان إلى القلب الكبير"والدي العزيز" أطال الله عمره.

إلى من عشت برءاة طفولتي معهم....إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي "حمودي"و"خالد"أطال الله عمرهما,وأختي الوحيدة قرة عيني وملاكي في الحياة"ملاك"حفظها الله.

إلى روح جدتي العزيزة"حبيبة" رحمها الله.

إلى جدتي الحبيبة"زهور"أطال الله في عمرها.

إلى كل من تجمعني معهم صلة الرحم و القرابة,وبالأخص ""منى""و""رميساء"",اللتان كانتا لي سندا رغم بعد المسافات بيننا.

إلى من جمعني بهم القدر وتقاسمة معهم فترة الدراسة وعشنا معا أجواء هذا العمل صديقاتي""عاءشة,إيمان,وفاء,سامية,سونة"".

إلى كل زملاء وزميلات الدراسة تخصص" مالية المؤسسة ".

إلى كل من كان لي عونا في انجاز هذه المذكرة,ولو ببخل عليا بنصائحه وتوجيهاته.

كما اهديه إلى كل من ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من يستحق الذكر,فان لم يذكرهم قلمي وسعهم قلبي.

وأخيرا نكرر الشكر و الثناء و التقدير للجميع مع أطيب تمنياتي لهم بالصحة و العافية و دوام التوفيق.

خيرة

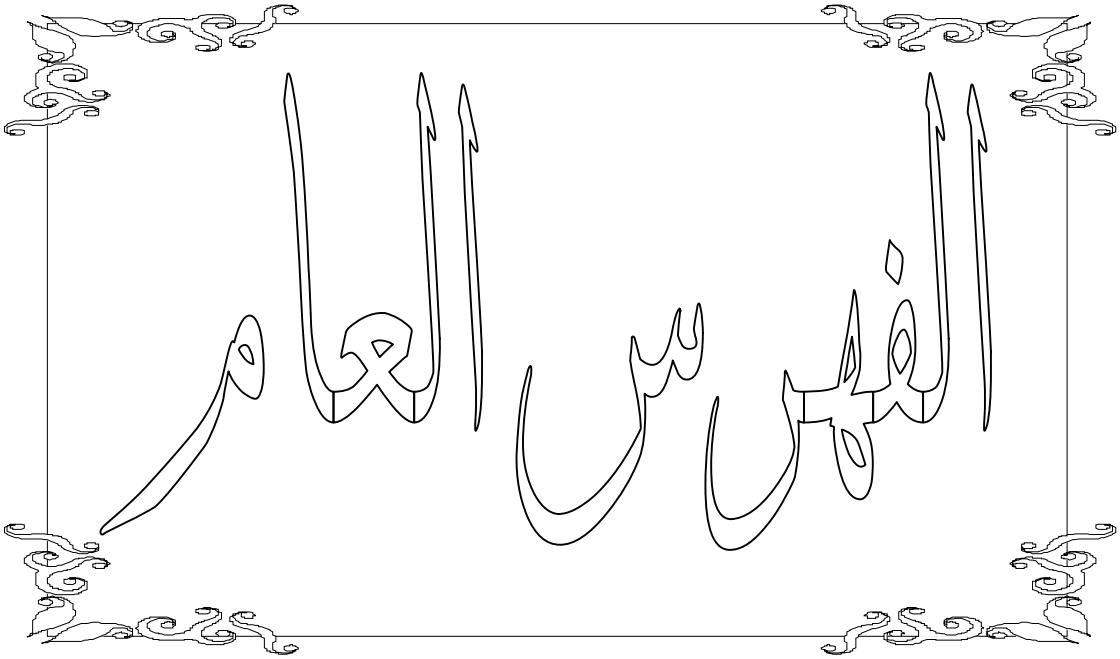
الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
محتويات الفهرس	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	II
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	02
المبحث الأول : الأدبيات النظرية	03
المطلب الأول: الإطار العام للتدقيق البنكي	03
المطلب الثاني: ماهية قروض الإستغلال	10
المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين التدقيق البنكي وقروض الاستغلال	20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية الدراسة السابقة للموضوع	26
المطلب الأول: الدراسات المحلية	26
المطلب الثاني: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية	28
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية	32
خلاصة	36
الفصل الثاني: واقع التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- BADR- وكالة تبسة -488-	
تمهيد	38
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة	39
المطلب الأول: المنهجية و الأدوات المستخدمة في الدراسة	39
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	45

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	50
المطلب الأول: عرض النتائج	50
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	63
خلاصة	65
خاتمة	67
قائمة المراجع	72
الملاحق	77

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح معايير التحقيق البنكي	06
02	طريقة منهجية التدقيق البنكي	09
03	يبين مخاطر أخرى لقروض الإستغلال	19
04	يوضح مقارنة بين الدراسات المحلية	32
05	يوضح مقارنه بين الدراسات العربية	33
06	مقارنة بين الدراسات الأجنبية	34
07	فروع وكالات للبنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة–	42
08	بعض النشاطات التي تقوم بها الوكالة.	43
09	شرح الهيكل التنظيمي لوكالة بدر –488–	44
10	يبين المقابلات التي أجريت مع موظفي البنك و مدتها.	46
11	نموذج قائمة استقصاء حول منح قرض استغلال في وكالة –488–	47
12	يوضح عرض الملف	52
13	يوضح رقم الأعمال	55
14	يمثل النتيجة	55
15	المردودية المالية	56
16	قرار منح القرض	57
17	عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض	59
18	عينة قروض الاستغلال الممنوحة في البنك.	60
19	تسديد القرض للزبون الأول	61
20	تسديد القرض للزبون الثاني	62
21	الزبائن غير المسددين في وكالة 488	63

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح أنواع ق روض الإستغلال	12
02	إجراءات منح قروض الاستغلال	16
03	يمثل مجموعة المخاطر الخاصة بعوامل خارجية	18
04	يمثل متغيرات الدراسة	39

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة بدر تبسة-488-	77
02	وثائق ملف القرض	78
03	الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2015	85
04	الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2016	92
05	الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2017	101
06	قرار البنك	109

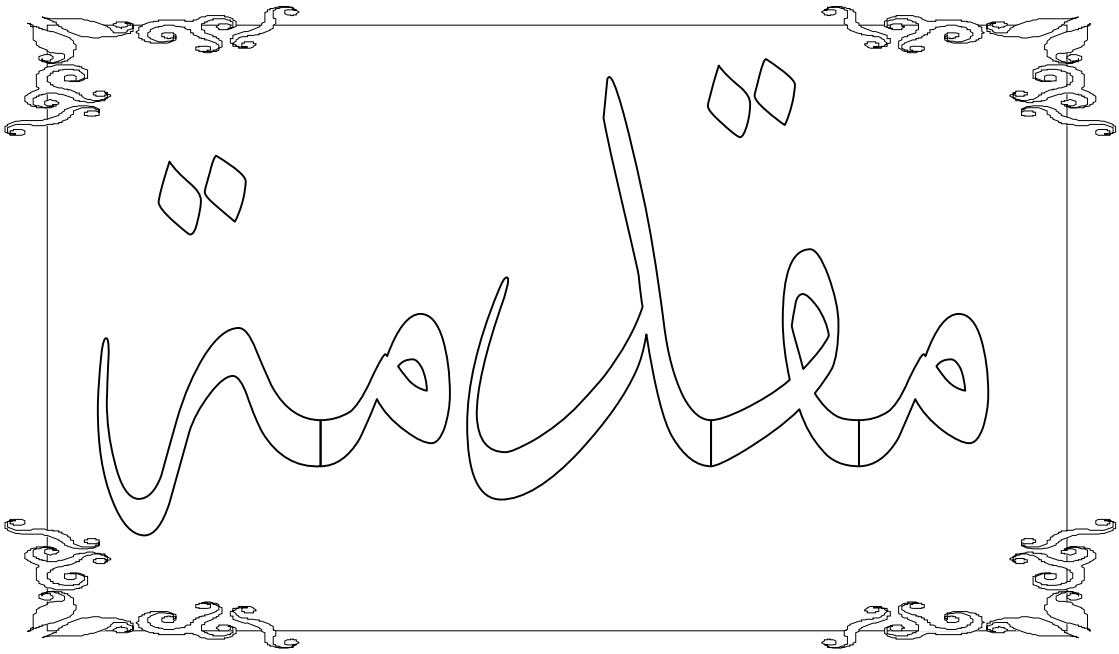
مقدمة

1- تمهيد

أصبح التدقيق البنكي بمثابة العين الساهرة على مصالح البنوك التجارية، وبإعتبار القروض البنكية أهم مورد للبنك، فإن إقامة علاقة بين البنك كقروض والزبون كمقترض، يترتب عليها ظهور مصاعب تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه وهو ما يسمى بمخاطر القرض، فتدقيق القروض أمر ضروري حتى لا يخاطر البنك بأمواله وأموال الغير، فتنوع القروض بين قروض الاستثمار وقروض الاستغلال خاصة قروض الإستغلال وسوء متابعها ينجم عنه الإفلاس الذي يؤدي بدوره إلى أزمات إقتصادية وإجتماعية.

ويأتي دور التدقيق البنكي من خلال قياس مدى فعالية ومصداقية نظام الرقابة الداخلية في منح قروض الاستغلال والتأكد من صحة المعلومات والبيانات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، وكذا تحديد نقاط القوة والضعف للنظام، ومما لا شك فيه أن وجود تدقيق بنكي قوي وفعال في البنك يساعد على اكتشاف الأخطاء وتحديد المخاطر وقياسها وتجنبها قبل وقوعها وضمان تحقيق أفضل النتائج والأهداف.

وبناءًا على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومناقشة دور التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية

2- إشكالية البحث

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

كيف يساهم التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة تبسة -488- خلال الفترة 2014-2018؟

من الإشكالية الرئيسية يمكن عرض التساؤلات الفرعية الموالية :

1- ما المقصود بالتدقيق البنكي؟

2- كيف يمكن للتدقيق البنكي تسهيل منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-؟

3- ما مدى تأثير الإلتزام بمعايير مهنة التدقيق البنكي الدولي في منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-؟

4- ما هي علاقة التدقيق البنكي بمنح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-؟

3- فرضيات البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح وصياغة الفرضيات الآتية:

1- للتدقيق البنكي دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية وخارجية؛

2- يعتمد أن هناك دور كبير لتطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر لقروض الإستغلال في البنوك التجارية؛

3- هناك إرتباط قوي بين الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق البنكي الدولي ومنح قروض الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-؛

4- توجد علاقة قوية بين مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

4- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- يعتبر موضوع البحث أحد المواضيع الحديثة التي تسعى لتحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي على المستوى الوطني والعالمي؛
- إثراء المكتبة الجامعية؛
- تعتبر عملية التدقيق البنكي منح قروض الاستغلال من أهم وظائف البنوك فهي تساعد البنك على تحسين مردوديتها وزيادة إنتاجها وكذا مبيعاتها مما يكون له الأثر المباشر على ربحتها كما أن قرارات منح القروض تساهم في معرفة مكانة البنوك التجارية في الإقتصاد الوطني؛
- الحصول على معلومات تدقيقه يمكن الإعتماد عليها في منح قروض الإستغلال؛
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين؛
- توضيح الهدف الأساسي للتدقيق البنكي من خلال التحليل الشامل لمختلف عنا المتغيرات.

5- أهداف البحث

إنطلاقا من أهمية الدراسة، فإنه يمكن حصر الأهداف فيما يلي:

- التعرف على مدى إدراك المدقق البنكي لأهمية منح قروض الإستغلال؛
- توضيح المفاهيم الأساسية لموضوعي التدقيق وقروض الإستغلال؛
- التعرف على مختلف أهداف التدقيق البنكي، التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة، ومساهمته في منح قروض الإستغلال وعلاقاته؛
- التعرف عمليًا ما إذا كان لوظيفة التدقيق البنكي دورًا إيجابيا في تطبيق قروض الإستغلال محل الدراسة؛
- معرفة مدى تأثير الإلتزام بمعايير مهنة التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال .

6- أسباب اختيار البحث

يعود اختيار البحث لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

6-1- الأسباب الموضوعية

- حاجة البنوك التجارية إلى تطوير النقائص التي تعاني منها مهنة التدقيق البنكي؛
- توضيح مدى مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال وتقليل المخاطر في وكالة تبسة -488-؛
- حاجة البنوك الجزائرية لهذا النوع من التدقيق خاصة التحولات التي عرفتها المؤسسات المالية الجزائرية؛

6-2- الأسباب الذاتية

- البحث له علاقة بمجال التخصص وهو: "مالية البنك"؛
- الرغبة في التعرف أكثر على مجال عمل المدقق في البنوك، وخاصة في مجال منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية؛
- محاولة التعمق في دراسة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المشاكل التمويلية.

7- منهج البحث

لعرض موضوع البحث وتماشيا مع المعلومات المتحصل عليها تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليل في الجانب التطبيقي.

8-حدود البحث

8-1- الحدود الموضوعية

تم التطرق إلى موضوع الدراسة من خلال إلقاء الضوء على التدقيق البنكي وما له من أهمية في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8-2- الحدود الزمانية

الاعتماد على الوثائق المالية في البنك وكالة 488- تبسة، وذلك من سنة 2014 إلى سنة 2018، وتم الالتحاق بالبنك خلال فترة شهر من 15-05-2019 إلى غاية 15-05-2019.

9- خطة البحث

تم تقييم البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، والذي تم التطرق فيه إلى مبحثين الأول يتناول المفاهيم الأساسية حول التدقيق البنكي وقروض الإستغلال والثاني حول الدراسات التطبيقية السابقة، أما الفصل الثاني يتمثل في الدراسة الميدانية.

10- صعوبات البحث

- صعوبة الوصول إلى المراجع في مكتبة الجامعة وذلك لاستمرار الإضرابات وهجران مقاعد الدراسة في خضم الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد والذي عرقل إنجاز الجزء النظري من البحث؛

- تحفظ بعض الأفراد والموظفون الذين لهم علاقة بالتدقيق أثناء منح قروض الاستغلال بالتهرب الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

إن إدارة البنوك التجارية هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال وفق ما تفرضه المعايير التي نصت عليها المنظمات العالمية، حيث وضع نظام رقابي داخلي يمتاز بكفاءة وفعالية ويتم تطبيقه بشكل محكم لحماية البنك من المخاطر التي تواجهها واحتمال التعرض لها، في منح قروض الاستغلال، باعتبار أن القروض البنكية أهم مورد للبنك وتدقيقه أمر ضروري سواء قبل أو بعد منحها.

وللتطرق لأهم الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول : الأدبيات النظرية**
- **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية**

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

يهدف التدقيق البنكي إلى فحص وتقييم أداء السياسة الإقراضية والبيانية التفضيلية من خلال إستخدام بعض المعايير والمؤشرات إلى من شأنها أن تعطي مفهوم واضحا عن مستوى الأداء الذي وصل إليه البنك

المطلب الأول: الإطار العام للتدقيق البنكي

سيتم التطرق إلى تعريف التدقيق البنكي أهدافه وأهميته كالآتي:

أولا : تعريف التدقيق البنكي أهدافه وأهميته

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتدقيق البنكي من فترة لأخرى، ومنذ ظهوره وكمصالح عكس التطور الحاصل في تلك الفترات، ومن بين التعاريف على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

التعريف 1: "هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، وبهذا نستطيع أن نشرح أن التدقيق له فعاليتين في الشركات أو في مشاريع أخرى عن فحص وتحقيق وكتابة التقارير في قطاع العمل الموكل للمدقق".[1][توفيق عبد الهادي، 2014، ص: 14] .

التعريف 2: "يعرف التدقيق البنكي أيضا بأنه: "مجموعة الإجراءات والخطوات التي تتخذ من قبل المدقق، للتحقق من أن البيانات الخاصة وقائمة المركز المالي تعكسان الوضع المالي ونتيجة الأعمال بوضوح، وأنها أعدت بشكل يتفق والأصول المحاسبة المتعارف عليها، وأن تطبق بشكل متناسق من سنة إلى أخرى وإعطاء رأي في فني محايد إستنادا إلى ذلك".[2] [عبد الرزاق عبد الهادي، 2014، ص11].

---

[1]– توفيق مصطفى أبو رقية، عبد الهادي إسحاق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 14 .

[2]– عبد الرزاق عمر عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 11.

التعريف 3: "طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات، بخصوص ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة، ونقل النتائج إلى الأطراف المعينة".[1] [خالد أمين، 2004، ص11].

التعريف 4: "التدقيق هو نشاط مستقل وموضوعي يعطي للمنظمة ضمان التحكم في عملياته ويقدم نصائحه لتحسينها وساعد على خلق خدمة مضافة ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق التقييمات، وهذا بواسطة منهجية متناسقة ومنظمة لعمليات إدارة المخاطر وحكومة الشركات وإنشاء مقترحات وإنشاء مقترحات لدعم فعاليتها"[2] [Jaque، 2010، P73] .

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التدقيق الداخلي هو وظيفة:[3] [منصورية بن زارة، 2015، ص: 147]

- وقائية وذلك بالتأكيد من وجود الحماية اللازمة للأصول وسلامة السياسات الإدارية؛
- تقييمية من حيث أنه يعمل على قياس وتقييم فعالية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى مسايرتها لتوجيهات الإدارة؛
- تنشئها البنك لتظمن إليها كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعة داخل البنك.

1- أهداف التدقيق البنكي

من بين أهم أهداف التدقيق الداخلي:[4] [حجازي، 2016، ص: 30]

- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الإلتزام بها؛
- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية؛
- المحافظة على أموال وموارد المنظمة من الإختلاس وسوء الإستخدام؛
- التحقق من دقة البيانات المحاسبية؛
- الإلتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة بيانات محاسبية دقيقة وصادقة؛

[1]- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية العلمية)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 11 .

[2] –Jaque , renard, **théoiet pratique de l'autlit de l'origanisation**, paris, 2010, p 73 .

[3]- محمد العيد منصورية بن زارة، **التدقيق الداخلي ودوره في عملية إتخاذ القرار**، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص: 147 .

[4]- حجازي وجدي حامد، **أصول المراجعة الداخلية**، دار التعليم الجامعي، 2010، ص: 12

– توفير الأمان لأصحاب الملكية والإدارة لضمان حماية الذمة المالية للمؤسسة.

2– أهمية التدقيق البنكي

لقد إزدادت أهمية التدقيق في وقتنا الحاضر وذلك يعود إلى الأسباب العلمية:[1] [البحري ، 2017، ص: 7–8]

– يعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية هامة تساعد في التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الإقتصادية؛

– إلتزام الإدارة بالتدقيق البنكي للتأكد من صحة البيانات المالية نظرا للتغيرات التي تطرأ حتمية المؤسسات مثل كبر محببها، تعدد منتجاتها وتشابك معاملاتها ... إلخ؛[2][الشتوي، 2009، ص: 54] .

– يساعد مديري البنك على القيام بوظائفهم غفي الإدارة؛

– البيانات والمعلومات التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة؛

ثانيا : معايير وأدوات التدقيق البنكي

1– معايير التدقيق البنكي

معايير التدقيق البنكي هي عبارة عن وثيقة رسمية صادرة عن هيئة معايير التدقيق تحدد فيها متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق البنكي، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

---

[1]– البحري نادية، **دور التدقيق الداخلي في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية (دراسة إستبيانية)**، ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلاني بونعمامة بخميس مليانة، الجزائر، 2017، ص: 7–8 .

[2]– إدريس عبد السلام الشتوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، الدار الجماهيرية للنشر، بن غازي، ليبيا، 2009، ص: 54.

جدول رقم (01): يوضح معايير التدقيق البنكي

معايير الاستقلال	1 – كفاية الموقع التنظيمي 2 – كفاية الموضوعية
معايير الكفاية المهنية	3 – الحصول على الكفاية المهنية الفنية 4 – الحصول على المعرفة والمهارات والتدريب 5 – الإلتزام بمعايير السلوك المهنية
المعايير العمل الميداني	6 – إمكانية الإعتماد على المعلومات 7 – الإلتزام بالتخطيط والسياسات 8 – حماية الأصول
معايير أداء وظيفة التدقيق البنكي	9 – التخطيط لكل عملية تدقيق 10 – فحص وتقييم المعلومات 11 – توصيل النتائج 12 – المتابعة
معايير إدارة قسم التدقيق البنكي	13 – توفير قائمة بالأهداف والسلطة 14 – توفير السياسات والإجراءات 15 – توفير برامج الإدارة وتنمية الأفراد 16 – تنسيق الجهوديين

المصدر: في إعداد الطالبتين بناءا على عدة مراجع :

- أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية القاهرة، 2005، ص: 117.
- السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص: 149.

ويتجلى لنا من خلال الجدول رقم (1 – 1) أن معايير التدقيق البنكي يمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية، بدءا بمعايير الإستقلال ثم معايير الكفاءة المعينة والعمل الميداني، ثم معايير أداء وظيفة التدقيق البنكي وأخيرا معايير إدارة قسم التدقيق البنكي.

2- أدوات التدقيق البنكي

يستخدم المدقق في إطار مهمة عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها، يمكن تصنيفها إلى مهمتين أساسيتين:

أولا: الأدوات الوصفية

تنقسم إلى قسمين:[1] [عبادي، 2007، 2008، ص: 119]

1- السير الإحصائي

هو أداة تسمح انطلاقا من عينة محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية، من المجتمع محل الدراسة إلى تعميم الصفقات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع ويتبع المدقق الداخلي عند إستخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:

أ- **تصور السير:** يقوم المدقق بتحقيق الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد المحقق أن يتحقق منها.

ب- إختيار العينة: تميز فيها نوعين من العينات:

- **عينات إحصائية:** وتستخدم فيها العينات العشوائية السير الترسبي؛

- **عينات غير إحصائية:** يعتمد المدقق في إختيار العينة حسب حسده الشخصي إعتمادا على مؤهلاته وخبرته ؛

ج- إستغلال نتائج التدقيق من خلال القيام بنوعين من التدقيق

- **تحليل كمي للنتائج:** التأكد من أن التخطيط والانحرافات لا تتعارض مع الأهداف المسيطرة؛

- **تحليل نوعي للأخطاء والانحرافات:** والتأكد فيها كانت تكرارية أم لا معتمرة؛

2- المقابلة

يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات.

[1]- محمد لمين عبادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات الحسابي**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص: 119 .

ثانيا: الأدوات الاستفهامية

وتتمثل فيما يلي:[1] [الهادي، 2006، ص: 30-31]

1- الملاحظة المادية

منها الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق على ما هو موجود فعلا في الواقع.

2- السرد

تتميز بعض مراحل التدقيق بصعوبة وصفها ويلجأ المدقق إلى السرد لوصف النظام، وهناك سرد يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق وسرد يقوم به المدقق البنكي.

3- المخطط الوظيفي

يقوم المدقق البنكي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة ويعرض هذا المخطط مختلف الوظائف على المؤسسة إلى جانب الأشخاص المسؤولين عن القيام بها.

4- جدول تحليل الاعمال

يستخدم هذا الجدول بتحليل الوظائف إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها.

5- خرائط التدفق

تبين هذه الخرائط دورة إنتقال الوثائق بين مختلف الوظائف، ومراكز المسؤولية، ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي.

6- قوائم الاستقصاء

وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة حيث يقوم المدقق بتوزيع القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها.

[1]- الهادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط03، 2006، ص: 30-31.

ثالثا : منهجية وإجراءات التدقيق البنكي

1- طريقة ومنهجية التدقيق البنكي

يمكن تلخيص منهجية التدقيق في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) طريقة منهجية التدقيق البنكي

اسم المرحلة	الإدراج التاريخي	الطريقة الموضوعية وأدوات المدقق	من ينجز المرحلة	منتوج التدقيق الناتج عن المرحلة
مرحلة التخطيط الإجمالي متعدد السنوات	من المفروض كل (3)، (4) أو (5) سنوات حسب معايير تخطيط البنك	_ جرد المناطق التي بها مخاطر _ مصفوفة أوليات التدقيق _ لائحة وسائل العمل الموجودة _ القرار النهائي للمديرية العامة	المسؤول الأول على التدقيق مع لجنة التدقيق	مخطط التدقيق المتوسط المدى للبنك
مرحلة تحضير المهمة	إجراء سابق للإنطلاق الحقيق للمهمة	_ تخصيص الوسائب وتعيين رئيس المهمة _ إتصالات متعددة الأشكال مع المجال الذي سيتم تدقيقه _ تأسيس برنامج المهمة	مسؤول هيئة التدقيق مع رئيس المهمة	_ برنامج المهمة _ إصدار المهمة
المرحلة الأولى: تقييم الرقابة الداخلية	أول مرحلة تبدأ بمجرد إتمام إصدار المهمة	_ جمع البيانات _ وصف الرقابة الداخلية الموجودة _ تقييم نظام الرقابة الداخلية (إستمارة أسئلة حول الرقابة الداخلية) _ تحديد المراقبات الضرورية والفجوات	رئيس المهمة وفريقه	_ تحديد مجالات المراجعة المهمة _ ملخص الرقابات الضرورية _ سجل نقاط _ ضعف المراقبات _ سجل المراقبات _ المعوضة
المرحلة الثانية: المراجعة المهمة	على إمتداد والمرحلة (1)	مراجعة مهمة من خلال : _ إستعمال العيينات _ تحليل التقارير والمعطيات المتاحة _ الملاحظات التحقيقات ...	رئيس المهمة وفريقه	تحديد الأسباب النتائج _ نقاط الضعف وإيضاح النقاط الإجابية
المرحلة الثالثة: تحرير التقرير	إتمام المرحلة (2)	_ تحرير تقرير أولى _ الإجتماع مع الهيئة المؤقتة _ تحرير التقرير النهائي	رئيس المهمة وفريقه المسؤول عن التدقيق	تقرير التدقيق

المصدر: حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006، ص: 116 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عملية التدقيق البنكي تمر بمراحل مختلفة بدءا من التخطيط الإجمالي، ثم مرحلة تحضير مهمة التدقيق، حيث تعد هاتان المرحلتان بمثابة مرحلتين تمهيديتين لنشاط التدقيق، الرقابة ثم مرحلة المراجعة المهمة، وأخيرا مرحلة تحرير التقرير وتجدر الإشارة إلى أنه لكل مرحلة من هذه المراحل أدوات للقيام بها وأطراف مسؤولين عن تنفيذها وذلك خلال وقت محدد، بحيث تقضي كل مرحلة عن طرح منتج معين وصولا إلى التقرير النهائي لعملية التدقيق الداخلي

2- عمليات التدقيق البنكي

فيما يتعلق بتعليمات التدقيق الداخلي فيمكن حصرها فيما يلي:[1] [خالد أمين، 1998، ص، ص: 131، 130]

– متابعة تنفيذ المخطط والسياسات المرسومة وتقييمها بغرض إكتشاف نقاط الضعف أو النقص في مختلف الأنظمة والإجراءات المتتبعة

– التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر بغرض حماية أموال البنك

– التحقيق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها للتأكد من صحة البيانات والأرقام، ومدى ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها

– رفع الكفاءة عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

المطلب الثاني: ماهية قروض الإستغلال

يعتبر القرض من أهم الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك وهو أكثر الأدوات الإقتصادية حساسية لماله من تأثير على مستوى البنك والبنك المالية الوساطة سنتطرق في هذا المطلب إلى :

أولا : تعريف وأنواع قروض الإستغلال

1- تعريف قروض الإستغلال

التعريف 01: "هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى إثنتا عشرة (12) شهرًا، وبعبارة أخرى، هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الإستغلال، ومن

[1]– خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 131، 130 .

مميزات هذه النشاطات أنها تكرر بإستمرار أثناء الإنتاج، ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع ... إلخ وجني المحصول ...".[1] [بخراز يعدل، 2000، ص: 114] .

التعريف 02: "هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الإستغلالي في البنك، التي عادة ما تكون لمدة قصيرة لا تتجاوز السنتين أو بالأحرى تتراوح بين الشهر والسنتين كحد أقصى، وعادة ما يتم الوفاء به في نهاية العملية المستهدفة تمويلها". [2] [MARTINET ،1989 ،p270]

تعريف 03: "هي نوع من أنواع من القروض التي تحققه أساسا البنوك وهي تمثل مقابلة لخلق النقود، تستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتوجاتها". [3][فريدة ، 2002، ص: 129]

تعريف 04: هي التي تمنح لتمويل قيم الاستغلال (المخزونات)، أو لسد عجز مالي مؤقت في الخزينة، وبعبارة أخرى تمنح لتمويل الأصول المتداولة في المؤسسة التي تعاني نقص في السيولة ناجم عن التأخر في تحصيل الإيرادات."[4] [سامي، 1981، ص: 131.]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن : القروض تتمثل مقابلات لخلق النقود تستخدم في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتوجاتها .

---

[1]– بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 114 .

[2]–A.C.Martinet et A.SILEM , **Lexique de Gestion** , DALLOZ , Paris, 1989, P 270.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 129.

[4]– محمد سامي محمد وآخرون، **المؤسسات المصرفية**، ط03،الكويت، 1981، ص: 131.

2- أنواع قروض الاستغلال

تم تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): يوضح أنواع ق روض الإستغلال

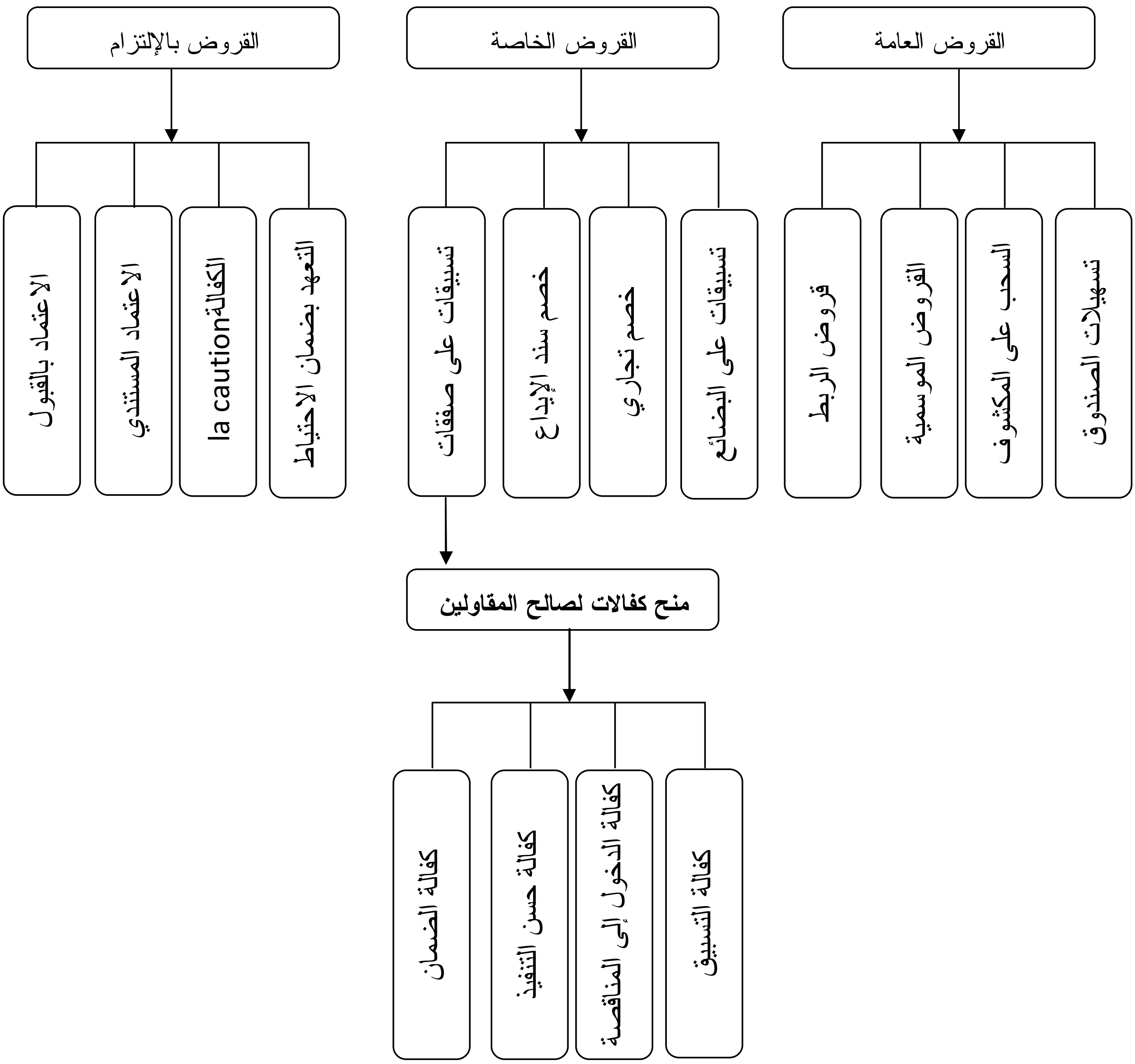

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار** الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 272.

من خلال الشكل أعلاه تم توضيح أنواع قروض الاستغلال التي تنقسم إلى: قروض عامة، قروض خاصة، وقروض بالإلتزام.

ثانيا: إجراءات منح قروض الإستغلال

تسعى إدارة البنك إلى تنمية نشاط الإقراض بها، من خلال الحصول على نوعيه جيدة من عملاء الإئتمان ويتبع البنك في هذا الصدد طريقتان أساسيتان:

– إستخدام أساليب البيع الشخصي حيث يرسل رجال الإئتمان إلى العملاء ليدرسوا احتياجاتهم الإئتمائية على الطبيعة

– وقد تتبع البنوك سياسة الإعلان عن خدماتها ومنها الإقراض وتصلح هذه السياسة عند إعداد برامج خاصة للمقترضين .

وتمر عمليات منح القروض بعدة مراحل تتصف بالترابط والتأمل بداية من طلب الزبون للقروض وحتى بسداد هذا القرض، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

1- الفحص الأولي لطلب القرض

عندما يقوم الزبون بتعبئة طلب الإقراض وفقا للنموذج المعد من قبل البنك، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الإئتمان، لإجراء الدراسة عليه، لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الإستحقاق، وأسلوب السداد.[1]

[طلعت أسعد، 1998، ص: 152]

2- التحليل الإئتماني للقرض

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات الزبون الإئتمانية من حيث شخصيته، وسمعته، وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية المختلفة، التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.[2] [عبد العطي، محفوظ، 1999، ص: 221]

3- التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطرة الإئتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالزبون، يقوم البنك بالتفاوض مع

---

[1]– طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، منشأة المعارف، القاهرة، 1998، ص: 152.

[2]– عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ، أحمد جودة، **إدارة الإئتمان**، دار وائل الأردن، 1999، ص: 221.

الزبون على شروط العقد، من خلال عمليات التاوض بين البنك والزبون، للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منهما".[1] [عبد المعطي محفوظ، 1999، ص: 282] .

4- طلب الضمان التكميلي

في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من الزبون تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكية لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات[2] [طالعت أسعد، 1998، ص: 282] .

5- إتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول الزبون التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لإقتراح الموافقة على طلب القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الإئتمانية المختصة.[3] [محمد، 2018، ص: 124]

6- صرف قيمة القرض

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والزبون مقدم طلب الإقتراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الإئتمانية تحت تصرف الزبون حيث يقوم من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه.[4] [عبد المعطي، محفوظ، 1999، ص: 224]

7- متابعة إستخدام القرض

في الواقع عملية منح الإئتمان تشكل الجانب السهل وخاصة إذا توافرت البيانات والمعلومات الكافية عن طلب الإقتراض، وهنا يكون من السهل إتخاذ القرار بمنح أو عدم منح القرض، ولكن لابد من المتابعة الجيدة المتواصلة لحسن إستخدام هذا القرض لإستعادته، للحفاظ على حقوق البنك .

[1]- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **مرجع سابق**، ص: 222.

[2]- طلعت أسعد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 282 .

[3]- مركان محمد بشير، بوخاري عبد الحميد، **القروض البنكية الإستثمارية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص: 124.

[4]- **المرجع نفسه**، ص: 224 .

8- تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، ولضمان متابعة عملية السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.[1] [صالح، ص: 280].

9- التقييم اللاحق

والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لإتلافها مستقبلا

10- بنك المعلومات

من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي، لإستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم البيانات ووضع الأهداف والأوليات.[2] [عبد المعطي، محفوظ، 1999، ص: 233]

ويمكن توضيح الخطوات المتبعة لمنح القرض من خلال الشكل التالي :

[1]- محد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"**، ص: 280.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **مرجع سابق**، ص 233 .

الشكل رقم (02): إجراءات منح قروض الاستغلال

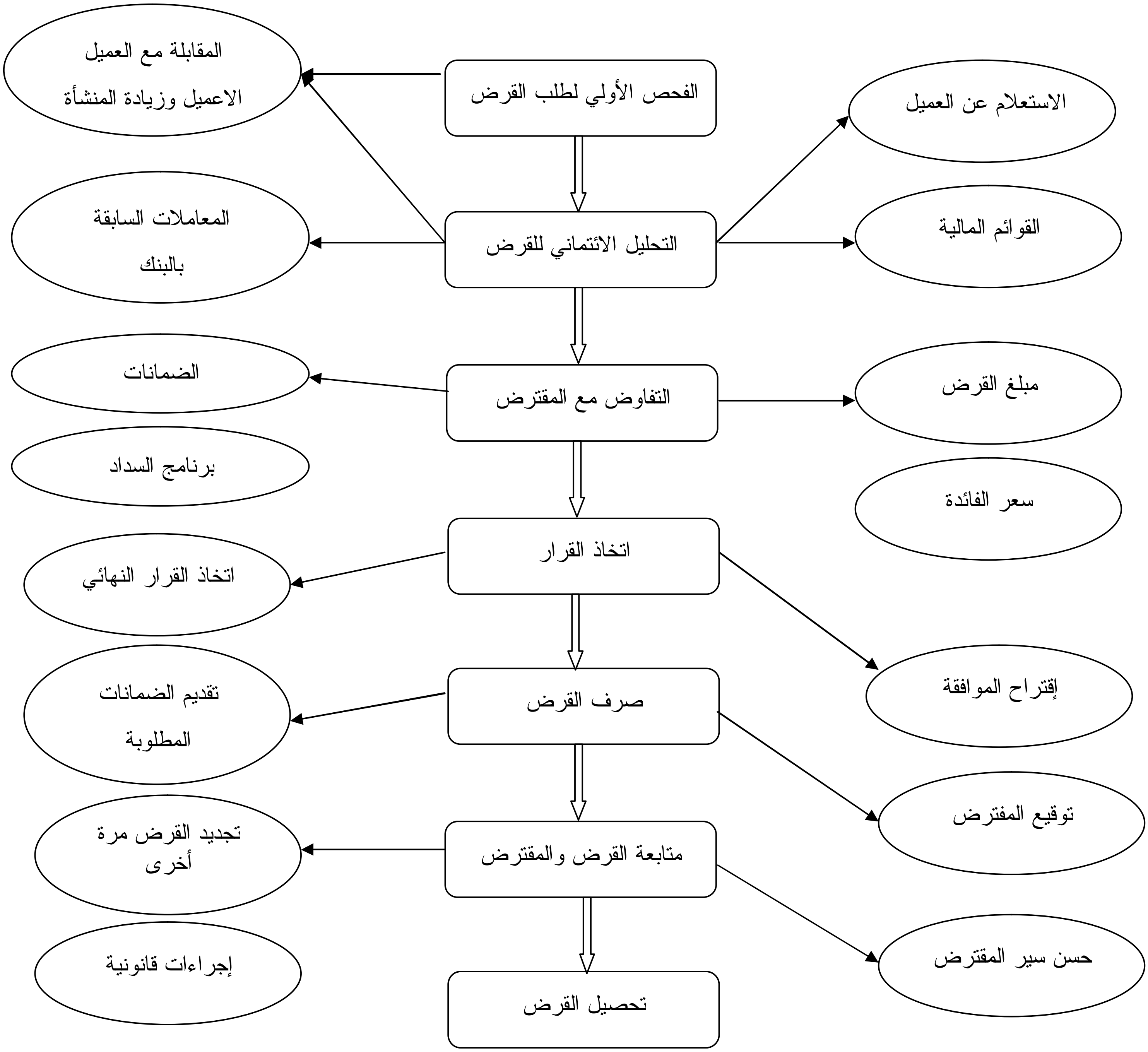

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 272.

ثالثا: مخاطر قروض الإستغلال

1- خطر عدم التسديد (تعثر الدين)

هو الخطر الناجم عن فقدان جزء أو كل من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معًا بالنسبة للقرض.[1] [بوجمعة، 2002، ص: 42]

ويمكن تصنيف أسباب هذا الخطر إلى ثلاث مجموعات :

الأولى مخاطر خاصة بالزبون نفسه، أما المجموعة الثانية مجموعة، الخاطر بأداء البنك، أما المجموعة الثانية فهي مخاطر تعود إلى عوامل خارجية .

3-1- مجموعة المخاطر الخاصة بالزبون

نذكر منها :[2] [عبد المعطي، محفوظ، 1999، ص: 282]

- فشل المشروع نفسه؛
- تقديم معلومات ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الإقتراض؛
- إستخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض؛
- التكوين الشخصي للزبون وأخلاقه ووضعه الإجتماعي؛
- مخاطر مرتبطة بقدرة المقترض على الإنتاج .

3-2- مجموعة المخاطر الخاصة بأداء البنك

تتمثل في:[3] [كمال، 2007، ص: 73]

- غياب سياسة سلمية للإقراض داخل البنك؛
- عدم أخذ الضمانات من المقترضيين؛
- عدم متابعة البنك لحساب الزبون؛
- الإتصال غير الوثيق للبنك بالتعامل معه؛
- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق.

---

[1]- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **مرجع سابق**، ص 282 .

[2]- **المرجع نفسه**، ص 284

[3]- مرفق علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II، دراسة تطبيقية لمصارف العملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 73.

3-3- مجموعة المخاطر الخاصة بعوامل خارجية

هي مجموعة المخاطر التي تتعرض لها عملية سداد الإئتمان وتعود إلى مخاطر عامة، مخاطر نتيجة عن قطاع نشاط البنك، مخاطر ناشئة عن أفعال الغير .

الشكل رقم (03): يمثل مجموعة المخاطر الخاصة بعوامل خارجية

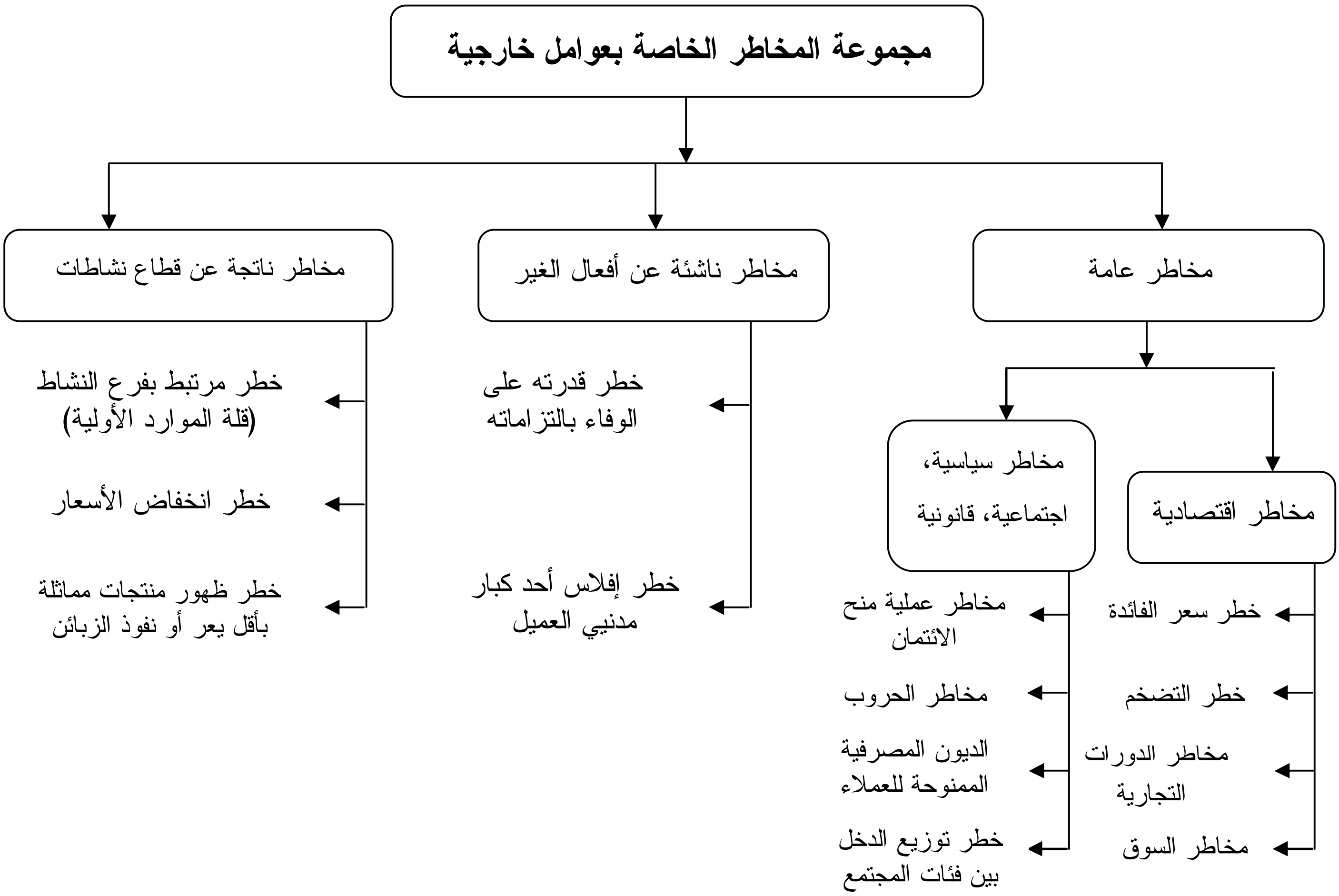

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- محمد مطر، **التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل، عمان، 1998، ص 361.
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر للتوزيع، ط01، الأردن، 2002، ص: 112.
- موترفي أمال، **تسيير القروض قصيرة الأجل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2001، ص: 64.

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل مجموعة المخاطر الخاصة بالعوامل الخارجية والتي بدورها تنقسم إلى مخاطر عامة، مخاطر ناشئة عن أفعال الغير، مخاطر ناتجة عن قطاع نشاطات.

2- مخاطر أخرى

تتعرض القروض لمجموعة أخرى من المخاطر لا تقل أهمية عن سابقتها وتتمثل في :

جدول (03): يبين مخاطر أخرى لقروض الإستغلال

خطر الصرف	خطر السيولة	خطر تجميد الأموال
_ تظهر عادة إلا عندما تكون هناك عملية إقراض العملاء في الخارج . _ أن يكون القرض قديم بعملة البلد الموجود فيه المقترض.	_ تظهرحينما لا يستطيع البنك تلبية الإلتزامات الخالية بمد فوعاته في مواعيدها . _ قدرة البنك على إقتراض الأموال . _ قدرة الأصول الهائلة على سداد الإستحقاقات في مواعيد إستحقاقها . _ هذا النوع إنخفض نسبة خطورته في وقتنا الحالي .	_ هو الخطر الذي بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعًا لتواريخ إستحقاقها ووضعياتها المختلفة . _ يعتبر إستخداما لأحد موارد البنك والذي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها .

المصدر: من إعداد الطلبة بناءًا على:

- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، مرجع سابق، ص: 192، 214 .

- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد ومخاطره** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثالث، 2001، ص: 92.

يبين الجدول الأعلى المخاطر الأخرى التي تتعرض لها قروض الإستغلال التي لا تقل أهمية عن سابقتها والمتمثلة في: خطر الصرف، خطر السيولة وخطر تجميد الأموال.

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين التدقيق البنكي وقروض الاستغلال

أولا: التدقيق في منح قروض الاستغلال

يجب فحص أرصدة هذه القروض للتأكد من انتظام سدادها أو أن الضمانات المقدمة تغطي سداد هذه القروض وأن الضمانات قوية وقابلة للتحويل إلى سيولة بسرعة، يقوم المدقق بفحص محفظة القروض للزبائن وتحديد المؤونة اللازمة لتكوينها، وقد تقوم لجنة مشكلة من كافة إدارات البنك المعنية بدراسة هذه القروض وتقديم ملاحظات عنها، ويقوم المدقق من جانبه بفحص تقرير هذه اللجنة والتأكد من سلامة النتائج المتواصل عليها حتى يتم تكوين المؤونة اللازمة لمقابلة مخاطر عدم تسديد القروض وتتم الدراسة بفحص ما يلي:

- عينة من القروض المنتظمة وفقا لآخر دراسة سابقة؛
- عينة من القروض التي تم منحها خلال الفترة محل الفحص؛
- كافة القروض غير منتظمة وفقا لأخر دراسة سابقة.

يجب أن تتضمن الدراسة فحص مركز الزبون كالأتي:

- تحليل المركز المالي للزبون طبقا لما تعكسه القوائم المالية والاستعلامات عن مدى ملائمة وسلامة أعماله وقدر التدفقات النقدية لحسابات الزبون من موارده الذاتية ومعاملاته مع البنك؛
- مدى توازن الهيكل التحويلي للزبون من حيث إجمالي التسهيلات الممنوحة له من البنك أو البنوك حقوق الملكية للزبون؛
- مدى التجاوز ومدته إن وجد في حسابات الزبون عن الحدود المصرح بها؛
- نوعية الضمانات ومدى قابليتها للتحويل إلى سيولة في أجال قصيرة ومدى توافر التأمين لصالح البنك على الضمانات ومدى تجاوز أرصدة المديونية للقيمة التسليفية للضمانات؛
- مدى نشاط حركة الإيداع والسحب عن البضائع المقدمة للضمان ومدى تجاوز البضائع المرهونة للفترة التخزينية لها واحتمالات تلفها و تقادمها؛
- مدى التزام الزبون بالتسويات المبرمة مع البنك ومدى الانتظام في تسديد أقساط الجدولة؛
- الإجراءات القانونية المتخذة من قبل البنك أو البنوك الأخرى ضد الزبون.

يتم تصنيف القروض غير المنتظمة إلى ثلاث فئات، وفي ما يلي:[1] [المكي، حميدة، 2017، ص:76]

1- تعريف القروض غير المنتظمة: "هي التي يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه الزبون من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو فوائده أو كليهما، ولا يوجد تحت يد البنك ضمانات كافية عالية الجودة وقابلة للتحويل إلى سيولة في أجال قصيرة".

2- القروض دون المستوى: "هي تلك القروض التي تشير إلى البيانات المتعلقة بها إلى بعض المعايير التي قد تعرض سدادها للخطر وتدعو إلى الحيطة ومن ذلك عدم كفاية النفقات النقدية لنشاط الزبون لسداد التزاماته للبنك في مواعيد استحقاقها، أو أن يكون هناك خلل في المركز المالي للزبون الذي قد يضطر البنك إلى تسيير الضمانات لاستفاء حقوقه".

3- القروض المشكوك في تحصيلها: "هي التي تتسم بالمظاهر التي تتصف بها الديون دون المستوى، ولكن ذات درجة عالية في الخطورة، مما يجعل تحصيل كامل الديون محل الشك وبالتالي يرفع احتمال خسارة".

3- **القروض الرديئة:** "هي القروض التي تتسم بالمظاهر السابقة فضلا عن أن المنتظر استرداده معدوم أو ضئيل القيمة بحيث يصبح من غير المقبول الاعتماد عليها كأصول مصرفية".[2] [DIAKITE ، 2014، p:124]

ثانيا: دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى العلاقة بين التدقيق البنكي والرقابة الداخلية وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية في منح قروض الاستغلال كالآتي:

1- العلاقة بين التدقيق البنكي والرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق البنكي من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، والعمل على تحسينها في البنك، حيث تولى المدقق (المراجع) البنكي

[1]- المكي معتوق سعود، حميدة المحجوب، **إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر للمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارة وأقسام المراجعة الداخلية**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 05، قسم المحاسبة، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2017، ص: 76.

[2] -DIAKITE Djénéba Fatimam**, Analyse des déterminants des prêts pour l'exploitation en entreprise: le cas de la banque centrale atlantique**, Magister Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière, 2014 , p : 124.

عملية التحقق والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية، ومدى الكفاءة في تنفيذ الوحدات المختلفة داخل المؤسسة للأعمال المسندة إليهم، كما يتولى المدققين تقديم تقارير بالنتائج التي يتوصلون إليها وتوصياتهم للإدارة البنك، ويرتكز نظام الرقابة على أربع مسؤوليات أساسية هي: وضع الإجراءات الرقابية، تطبيق الإجراءات الرقابية، اختبار مد الالتزام بها وأخيرا تقييمها.[1] [مصطفى صالح، 2011، ص: 15.]

2- تقييم نظام الرقابة الداخلية في منح قروض الاستغلال

في هذا الإطار يجب طرح ثلاث (03) أسئلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية في منح قروض الإستغلال :[2] [يوسف، 2010، ص:255]

- ما هي الإجراءات الفعلية المستخدمة والتي تهدف إلى تحقيق مراقبة داخلية فعالة ؟
- هل تتبع هذه الإجراءات فعلا ؟
- في أي إطار تكون هذه الإجراءات مرضية لخلق مراقبة داخلية وبالتالي الحصول على وثائق مالية صحيحة ؟

ويتمثل عمل المراجع الداخلي فيما يلي :

- وصف النظام والإجراءات المستعملة للحصول على الوثائق المحاسبية؛
- التأكد من فهمه وإحاطته بهذا الوصف (عن طريق إختيارات التطابق)؛
- الإستنتاج من الوسط النظري، للإجراءات المرضية (نقاط قوة ونقاط ضعف)؛
- التأكد أن الإجراءات المقبولة أو المستخرجة من الواقع النظري، مطبقة بصفة دائمة (عن طريق إختيارات الدوام) ؛
- إستخلاص نقاط الضعف المتعلقة بهذه الإجراءات.

[1]- مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلي والمالية**، دار الهداية ناشرون وموزعون، ط01، عمان، 2011، ص: 15.

2- داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية، 2010، ص: 252.

2-1- وصف الإجراءات : يحصي المراجع الداخلي في البداية الإجراءات المستعملة للحصول على الوثائق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية يتطلب منه الأمر فهم النظام المحاسبي إما :[1]

[عبد السلام ، 2010، ص: 76-78].

- بالطريقة الوصفية؛

- بطريقة مخطط تناقل الوثائق (Oiagramme de circulation).

2-2- إختيارات التطابق: يتمثل هدفها في التأكيد أن وصف الإجراءات قد تم بطريقة صحيحة مطابقة للإجراءات المعلوم بها في البنك كما تسمع هاته الإختيارات في تفحص الوجود الفعلي لهذه الإجراءات، وليس التأكيد من أنها مطبقة فعلا من جهة، ومن جهة أخرى إكتشاف الإجراءات التي لم يتعرف عليها المراجع .

2-3- تقييم مبدئي لنظام الرقابة الداخلية [2] [محمد السيد، 2007، ص، ص: 88 – 93]

بعد أن حصل المدقق على وصف صحيح للنظام المحاسبي والإجراءات المتبعة يستطيع بذلك إستخلاص نقاط القوة والضعف والتي تم ملاحظتها على نظام الرقابة الداخلية :

- **نقاط القوة:** وسائل الرقابة التي تتضمن إدراج محاسبي صحيح لمختلف المعطيات؛

- **نقاط الضعف:** هي تلك الأخطاء والتجاوزات التي لم يكتشفها جهاز الرقابة الداخلية، ولاستخراج نقاط القوة والضعف يتم التطرق إلى :

- فحص النظام والبحث عن نقاط الضعف والقوة مع إحتمال بعض مخاطر النسيان ؛

- طرح بعض الأسئلة التي تجمع عادة في استمارة أسئلة .

2-4- إختيارات الدوام : تهدف إلى تفقد ما إذا كانت الإجراءات التي تمثل نقاط القوة للنظام المحاسبي هي موضع تطبيق فعلي ومستمر بدون عجز، كما يتم اللجوء لتقنيات إحصاء الإجراءات ومطابقتها في كل مرة إستجوب الأمر ذلك .

---

[1]– عبد السلام عبد الله سعيد أبو سوعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل " شهادة الماجستير في العلوم التجارية، 2009/ 2010، ص، ص: 76، 78 .

[2]– محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص، ص: 88- 93 .

2-5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: في هذه الحالة يستطيع المراجع إبداء رأي نهائي حول نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك بإيضاح ما يلي:[1] [علي، 2013، ص: 124]

- نقاط القوة الفعلية لهذا النظام؛
- الضعف الناتج عن خطأ في تصوير النظام المحاسبي؛
- الضعف الناتج عن سوء تطبيق إجراءات النظام؛

وأخيرا يمكن تلخيص مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:[2]

- الحصول على وصف لإجراءات النظام المتبعة في البنك (عن طريق وصف الإجراءات) ؛
- مطابقة الإجراءات الموصوفة مع الإجراءات الموجودة فعلا (عن طريق إختيارات التطابق)؛
- إستخراج نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة (التقييم المبدئي) ؛
- التأكيد من أن نقاط القوة في هذا النظام مطبقة بصورة مستمرة (عن طريق إختيارات الدوام).

ثالثا: تقرير المراجع الداخلي في منح قروض الاستغلال

يتم كل تدقيق بنكي بكتابة تقرير، فبعدما يقوم المدقق بكل خطوات الفحص والتدقيق وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، بقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة، والذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه في شكل نصائح وتوجيهات للإدارة المالية فيما يخص منح قروض الاستغلال، وتنطوي عملية إعداد تقارير التدقيق البنكي على ثلاث مهام وهي: الإعداد، التسليم، التأثير.

وعادة ما يتم الإفصاح في معايير التدقيق البنكي بأسلوبين:

- **المقابلات:** التي يتم من خلالها المناقشة مع المعنيين بالتحقيق في نهاية الفترة.
- **التقرير المكتوب:** في حين هذا الأسلوب هو أسلوب رسمي يقوم على التقرير المكتوب.[3] [حمزة، 2004، ص: 198]

---

[1]- بن عزوز بن علي عبد الكريم قندوز، حيار عب الرزاق، **إدارة المخاطر**، دار الورق، الأردن، 2013، ص: 124.

[2]- بوطورة فضيلة، **دراسة وتقيين نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك،** مذكرة ومقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص استراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص: 27.

[3]- حمزة الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 198.

إذا يساهم المدقق البنكي في منح قروض الإستغلال من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية التدقيق البنكي والذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه بعد الفحص ومراجعة القوائم المالية...إلخ ويقدمه في شكل توصيات ونصائح للإدارة بصفة عامة.[1] [خلفة، 2006، ص: 293]

[1] – خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 293.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

لغرض إستكمال الجانب النظري للموضوع، لابد من مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة، ذات الصلة بالموضوع وتقديم ما تناولته هذه الدراسات من متغيرات التي يمكن الإستفادة منها في الدراسة الحالية، نظرا لقلة الدراسات المتعلقة بالتدقيق البنكي وقروض الإستغلال لذلك، ومنه سيتم في هذا المبحث عرض بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

تم إختيار دراستين تتوافقان مع الدراسة الحالية :

الدراسة الأولى: بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك –)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد وتنافسي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006 / 2007 .

وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: **ما هي آليات دراسة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك ؟**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإلهام ببعض المصطحات المتدخلة :

الرقابة، المراجعة، الرقابة الداخلية، كأدوات ضبط أساسية في عملية الرقابة الداخلية، مع إمكانية توضيح معالم وعددات النظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك وتوضيح دوره في تحقيق إستقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك –

وكان من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة :

– نظام الرقابة ضرورة قيمة في جميع المؤسسات المالية ؛

– التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوحاة من هذا النظام ؛

– إذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم آدائها، أما في غياب وجود قواعد وإجراءات صارمة وفعالة للنظام من شأنه أن يؤدي إلى فشله وعدم قدرته على تحقيق أهدافه على النحو المرجو منه .

الدراسة السابقة

مركان محمد بشير، بوخاري عبد الحميد، **مجلة إقتصاديات الأعمال، العدد السادس، جوان 2018** .

بعنوان

القروض البنكية الإستثمارية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت

يستمد هذا المبحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم أصناف القروض البنكية الإستثمارية، والتي تعتبر بمثابة دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل إقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي بشكل فعال .

وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية :

– معرفة أهم المعلومات المتعلقة بالقروض البنكية الإستثمارية ؛

– عرض أصناف القروض البنكية الإستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت .

نتائج المقال

تعتبر القروض البنكية الإستثمارية مصدر تمويل للمشاريع الإستثماترية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

– تتعدد وتتنوع القروض البنكية الإستثمارية وطبيعة المشاريع الإستثمارية المراد تمويلها ؛

– القروض البنكية الإستثمارية تتناسب ومدة وحجم المشاريع الإستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل ؛

– القروض البنكية الإستثمارية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضخامة تكاليف المشاريع الإستثمارية ؛

– يتم منح القروض البنكية الإستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عدة إجراءات من شأنها دراسة جدوى المشاريع الإستثمارية المراد تمويلها وضمان إسترجاع القروض بفوائدها وفي الوقت المحدد ؛

– يعتبر منح القروض البنكية الإستثمارية من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– تتنوع القروض البنكية الإستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب الفئات التي يستهدفها ؛

– القروض البنكية الإستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهة لتمويل شتى الأنشطة الإقتصادية .

– القروض البنكية الإستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهة لتمويل شتى الأنشطة الإقتصادية ؛

المطلب الثاني: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية

أولا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

المكي معتوق سعود، وحميدة المحجوب، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد5، قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد جامعة الزيتونة، ليبيا، 2017

بعنوان

إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجع الداخلية)

إشكالية الدراسة

تمثلت إشكالية الدراسة في: **هل توجد إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العامة في ليبيا؟**

أهداف الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية المشكلة التي تسعى دراستها وهي إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر في ليبيا، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى توسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية في ضوء المفاهيم والإجراءات الحديثة لهذه الوظيفة، كما يساهم في تحسين فاعليه إدارة المخاطر ومن ثم تدعيم استقرار المصارف وضمان تأثيرها الايجابي في المجتمع

- نتائج الدراسة

- إن المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية يدركون بشكل كبير أهميه إدارة المخاطر في المصارف الليبية.

- تتوفر لدى المصارف تلبيه المتطلبات اللازمة لأداء مهاما المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر.

الدراسة الثانية

ليلى محمد وليد بدران، كليه الاقتصاد، مذكره ماجستير إدارة الأعمال، جامعه دمشق، 2009 2010

بعنوان

مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية و كأسلوب لتوزيع المخاطر

إشكالية الدراسة

كيف يمكن للبنوك استخدام قروض التجمع البنك كاداه لتلبيه حاجه هؤلاء المستثمرين، وكأسلوب لتوزيع المخاطر الائتمانية وتحجيم أثارها في ذات الوقت؟

أهمية الدراسة

نظرا لحداثة العهد بتجربة القروض المشتركة على صعيد الاقتصاد العربي عامة و الاقتصاد السوري خاصة، مما يجعل من هذه الدراسة مفتاحا لا بحث أخرى، وتساؤلات جديدة تصب في هذا المشرب من مجالات العمل المصرفي.

النتائج المصرفية لهذا البحث والمتمثلة باغتناء فكر قارئيه حول ماهية قروض التجمع البنكي، و دورها في توزيع المخاطر الائتمانية للتسهيلات المصرفية، والوقوف على حيثيات تجربه هذا النوع من المنتجات المصرفية في السوق المصرفية السورية.

نتائج الدراسة

قروض التجمع المصرفي تعتبر من أهم التطورات التي استجدت على الأسواق المالية في مجال التمويل كبير الحجم، وقد استطاعت هذه الأداة توفير مصادر تمويلية تتناسب والاحتياجات المالية

المتزايدة للمشاريع الخاصة ومؤسسات القطاع العام، حيث أن التطبيق العملي أثبتت كفاءتها في تحقيق هذا الهدف.

وأهمية هذه القروض تنبع من طبيعتها التي تسمح بتامين التمويل الضخم للمقترضين والذي قد لا يرغب فيه أو يقدر عليه المصرف الواحد. وأهميتها تأتي أيضا من هدفها و غاياتها الرئيسية والتي لا نغالي إذ نجزم بأنها تندرج تحت مظله التوزيع المخاطر المحتملة لهذا الحجم الضخم من التمويلات.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

DIAKITE Djénéba Fatimam, Magister **Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière, 2014**

بعنوان

Analyse des déterminants des prêts pour l'exploitation en entreprise: le cas de la banque centrale atlantique

إشكالية الدراسة

حيث كانت الإشكالية تتمثل في ما يلي: ما هي العناصر الأساسية التي يجب أن تبني قرار منح القروض لشركات الالتزامات الصحية بشكل مسبق؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

– ستمكن هذه الدراسة بنكBASNو البنوك الأخرى كشركاء تجاريين من تحسين اختياراتهم لعمال الشركات للتمويل، و كذلك في نفس الوقت جوده محفظة الائتمان الخاصة بهم، كما سيمكن أصحاب المصلحة المشاركين في قرار الائتمان للشركات لفاهم أساسيات رأيهم في طلب المنافسة بشكل أفضل.

– أما بالنسبة للشركات التي ترغيب في استخدام التمويل المصرفي، ستتيح لها هذه الدراسة فهم محددات القرار الائتماني للبنوك بشكل عام، ومن هنا يمكن أن يكون بمثابة دعم لهم للعمل لتسهيل وصولهم للائتمان المصرفي.

- إن إجراء هذه الدراسة يمثل فرصه لتعزيز معرفتنا في الجوانب المختلفة للتمويل المصرفي للشركات.

- نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تدهور في جوده محفظه البنك الائتمانية؛
- زيادة في مخصصات الديون المعدومة للبنك؛
- انخفاض في موارد تمويل البنك؛

انخفاض في ربحيه البنك.

الدراسة الثانية:

Youssouf ADOUM BOURMA, magister,2012.

بعنوان

L'audit de crédit bancaire: cas de la BSIC du Togo (Banque Sahélo Saharienne pour l'Investissement et le Commerce)

إشكاليه الدراسة

تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف تساهم المراجعة الداخلية في الأهداف التي حددتهاBSIC من قبل في ما يتعلق بادراه المخاطر الناشئة عن أنشطه الإقراض و التي تعتمد عليها أدائها المالي؟

أهميه الدراسة:

تكون أهميه هذا العمل في تزويد الشركات، وعلى الأخص عملاء البنوك بعناصر تمكنهم من فهم مزايا التدقيق الداخلي، لتوقف عن رؤية المدققين على أنهم رجال الدرك، بل كأفراد يتصرفون لصالح الجميع، والذين يسمحون للشركة من خلال نصائحهم وتوصياتهم بإنشاء المزيد القيمة المضافة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا العمل أن يمكن مديري البنوك من اعتبار التدقيق الداخلي بمثابة عائق تنظيمي تضعه هيئات الرقابة المصرفية، ولكنه يمثل وظيفة أساسية وضرورية يمكنها بمشاركة الوظائف الأخرى للبنك، كما يتطلب السياق الاقتصادي الحالي أن يكون لكل بنك جهاز يمكن من خلاله تطويره نحو تحسين مستمر لأدائه.

نتائج الدراسة

التدقيق الداخلي يقيم الترتيبات التنظيمية التي تهدف إلى:

- الاقتصاد: الحصول على الموارد بأقل تكلفة؛
- الكفاءة استخدام الموارد بطريقة أكثر إنتاج؛
- الفعالية التصرف بطريقة تتفق مع الأهداف، والخيارات التي تم إجراؤها في البنك على جميع المستويات أو تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الأجهزة؛

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

أولا: المقارنة بين الدراسات المحلية

الجدول رقم (04): يوضح مقارنة بين الدراسات المحلية

موضوع الدراسة	الدراسات السابقة	
	الدراسة الأولى آليات دراسة وتقييم فعاليه نظام الرقابة الداخلية,, ومدى فعالية وسلامه نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك	**الدراسة الثانية** القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الهدف	محاوله الإلمام ببعض المصطلحات المتداخلة الرقابة المراجعة الرقابة الداخلية السلبية في البنوك وتوضيح دوره في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية	معرفه أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية مع عرض أصنافها الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية
العينة	المسيلة	تيسيمسيلت
فترة الدراسة	2006–2007	2018
النتائج	نظام الرقابة ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية من شانه دعم الأهداف المنوعات من هذا النظام، كيف اثبت نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقه جيده ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم أداء أما في غياب وجود قواعد وإجراءات من شانه أن يؤدي إلى فشل وعدم قدرته على التحقيق أهدافه على النحو المرجو منه	تعتبر القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تعدد وتنوع وطبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل احد متغيرين وأختلفت في فترتها وكلمتها أضافه إلى استخدامها نفس الأسلوب ومن أهم النتائج التي

أشارت إليها أن نظام الرقابة ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية كذلك التصميم السلبية لنظام الرقابة الداخلية من شانه دعم الأهداف المتحولة من هذا النظام،.

كذلك أيضا يتم منح القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عده إجراءات من شانها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية المر تمويلها وضمان استرجاع القروض بالفوائد ها وفي الوقت المحدد، يعتبر منح القروض البنكية الاستثمارية من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (05): يوضح مقارنه بين الدراسات العربية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
موضوع الدراسة	الدراسة الأولى أمكانيه تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطرة بالمصارف التجارية العامة في ليبيا	استخدام قروض التجمع البنكي كاداة لتلبيه حاجه هؤلاء المستثمرين وأسلوب توزيع المخاطر الائتمانية وتحجير أثارها في ذلك الوقت
الهدف	إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر في ليبيا	يجعل من هذه الدراسات مفتاحه لأبحاث أخرى وتساؤلات جديدة تصب في هذا المشروب من مجالات العمل المصرفي
عينة الدراسة	ليبيا	دمشق
فترة الدراسة	2017	2010-2009
النتائج	من المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجلي يدركون بشكل كبير أهمية إدارة المخاطر في المصارف الليبية	قروض تجمع المصرفية تعتبر من أهم التطورات التي استجدت على أسواق المالية في مجال التمويل كبير الحجم.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد المتغيرين اختلفت في فترتها وعينتها، إضافة إلى استخدامها نفس الموضوع.

ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة الأولى: أن المدققين بالمصالح التجارية يدركون بشكل كبير أهمية إدارة المخاطر، وبالنسبة للدراسة الثانية أنه يتم استخدام قروض التجمع البنكي كأداة لتلبية حاجات المستثمرين والتي تعتبر من أهم التطورات الموجودة في الأسواق المالية.

ثالثا: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): مقارنة بين الدراسات الأجنبية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
موضوع الدراسة	لعناصر الأساسية التي يجب إن تبني قرار منح القروض للشركات الالتزامات الصحية بشكل مسبق	تساهم المراجعة الداخلية في الأهداف التي حددتهاBSIC من قبل في ما يتعلق بإدارة المخاطر الناشئة عن أنشطة الإقراض ولا يعتمد عليها أدائها المالي
الهدف	بالنسبة للشركات التي ترغب في استخدام التمويل المصرفي ستتيح لها هذه الدراسة محددات القرار الائتماني للبنوك بشكل عام أن يكون بمثابة الدعم لهم للعمل للتسيير وصولهم إلى الائتمان المصرفي	تزويد الشركات وعلى الأخص عملاء البنوك بعناصر تمكنه من فهم مزايا التدقيق الداخلي للتوقف عن رؤية المدققين على أنهم رجال الدرك بأفراد تصرفون لصالح جميع الذين يسمحون للشركة من خلال نصائحهم وتوصياتهم بي إنشاء المزيد القيمة المضافة مما يؤدي إلى تحسين الأداء
فترة الدراسة	2014	2012
النتائج	تدهور في جوده محفظة البنك الائتمانية انخفاض في موارد البنوك	التدقيق الداخلي يقيم الترتيبات التنظيمات التي تهدف إلى الكفاءة الاقتصادية الفعالة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد المتغيرين اختلفت في فترتها وعينتها، إضافة إلى استخدامها نفس الموضوع وقد لرخصت الدراسة الأولى أن العناصر الأساسية التي يجب أن تبني قرار منح القروض للشركات التزامات صحية بشكل مسبق، أما بالنسبة للدراسة الثانية أن التدقيق الداخلي تساهم في الأهداف التي حدتها من قبل فيما يتعلق بإدارة المخاطر الناشئة عن أنشطة الإقراض والتي يعتمد عليها الأداء المالي.

رابعا: القيمة المضافة لموضوع البحث

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل احد جوانبه، واختلفت في فترتها وعينتها، إضافة إلى استخدامها نفس الموضوع، ولقد لخصت الدراسة الأولى إلى نتيجة مفادها انه تتوفر لدى المصارف الليبية المتطلبات اللازمة لأداء مهام التدقيق البنكي وفقا لمدخل إدارة المخاطر بشكل متوسط، وبالتالي تتوفر لدى المصارف إمكانية لتطبيق مهنة التدقيق.

أما الدراسة الثانية توصلت نتائج أن هذه القروض تنبع من طبيعتها التي تسمح بتأمين التمويل الضخم للمقترضين والذي قد ليرغب فيه أو لا يقدر عليه المصرف الواحد.

أما الدراسة الحالية تهدف إلى توضيح مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال والتعرف على واقع التدقيق البنكي وإبراز الدور الذي تلعبه في تحسين مردودية منح القروض البنكية.

ولقد أسقطنا الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة تبسة 488.

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع، أما الأدوات المستخدمة في الدراسة والتحليل فتتمثل في المقابلة والملاحظة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف البنك بغية الوصول إلى تسيير ناجح بمختلف العمليات.
- توصل القرض البنكي من اتخاذ التدقيق البنكي كأداة تساعده في اتخاذ قرارات منح القروض البنكية.
- مع كل هذه الاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها أجمعت على استنتاج واحد وهو أن التدقيق البنكي أداة رقابية فعالة ووظيفة لا تستطيع البنك الاستغناء عنها.

خلاصة

من خلال التطورات الحاصلة على مستوى الواقع المالي، تطور التدقيق وأصبح يكتسب أهمية كبيرة ويشكل ضمانا دائما للمقرضين والمفترضين، تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى عدد من الجوانب التي تدخل ضمن إطار مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال من خلال تسليط الضوء على التدقيق البنكي ومختلف إجراءاته والتعرف على قروض الاستغلال وتوضيح مخاطرها كما ركزت على دور التدقيق في منح قروض الاستغلال وبعض الدراسات السابقة التي تندرج تحت سياق هذا الموضوع، من أجل الإلمام بالجانب النظري للدراسة الذي من خلاله يتم التطرق إلى الجانب التطبيقي، حيث تم إسقاط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

الفصل الثاني:

واقع التدقيق البنكي في منح قروض

الاستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- BADR-

وكالة تبسة -488- خلال الفترة 2014-2017

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي و قروض الاستغلال وأهم الدراسات السابقة التي مست الموضوع بشكل مباشر، واستنادا لمتطلبات الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– تم الاعتماد أساسا على تقنيتين هما المقابلة الشخصية وملاحظة بسبب ملائمتهما لأهداف البحث وقدرتها على تقديم معلومات البحث من الميدان للإجابة عن تساؤلات البحث.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المعتمدة في الدراسة.**
- **المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة

تقوم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية بدور مهم في تأكيد المعلومات ومصداقيتها، من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية تمكن الباحث من إثبات أو نفي فرضيته والوصول إلى نتائج.

وهذا ما سنتعرض له، حيث ستتم دراسته بالتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية و توضح الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: المنهجية و الأدوات المستخدمة في الدراسة

وتظهر من خلال التطرق إلى المجتمع وأجذ عينة وهي جزء من المجتمع الأصلي وتعميمها على الدراسة وكذلك أداة الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

1- متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في:

- المتغير المستقل: تتمثل في التدقيق البنكي.
- المتغير التابع: تتمثل في قروض الاستغلال.

الشكل رقم (04): يمثل متغيرات الدراسة

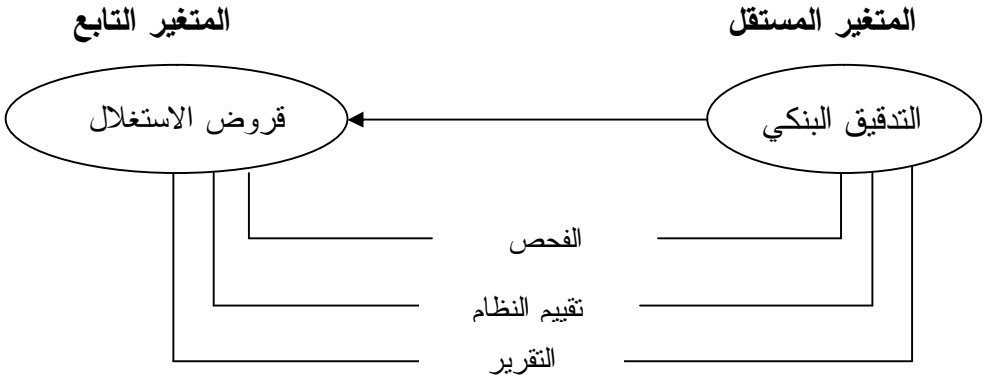

المصدر: من إعداد الطالبتين. بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

2– أساليب جمع البيانات

تحتوي هذه المرحلة على المصادر التي تم اعتمادها في جمع المعلومات ويمكن توضيحها في مصدرين:

– **المصدر الأساسي:** هو إجراء مقابلات مع العديد من موظفي البنك، كما قمنا بلعب دور المدقق وفحص مستندات ووثائق قروض الاستغلال ومعالجتها لمعرفة ما إذا كان هناك مخاطر لهذه القروض ترهق البنك.

– **المصدر الثانوي:** وتتمثل في مذكرات الماستر والماجستير والدكتوراه والكتب العلمية والملتقيات العلمية والمواقع الالكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– والمستخدمين في البنك.

ثانيا: عينة الدراسة

بما أن الدراسة هي مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، لهذا تم اختيار عينة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كعينة البحث لتطابقها مع إشكالية البحث في الفترة الممتدة.

1– تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) (البنك الأم)

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تلعب دورا فعالا في نجاح التنمية الاقتصادية، فهو يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز البنكي الجزائري.

1–1– تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية (البنك الأم)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في القطاع الفلاحي وترقية العامل الريفي. [1][وثائق داخلية من الوكالة]

والذي أنشأ في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الراسي 106/82 وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هو شركة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري موزعة على 2200 سهم بقيمة 1000000 للسهم الواحد في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، و أصبح يحتضن في يومنا هذا 350 وكالة و31 مجموعة جهوية محلية يشغل البنك حوالي 10000 عامل مابين إطار و موظف.

[1]– وثائق داخلية من الوكالة.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

– بنك إيداع و توزيع الاعتمادات؛

– بنك التنمية الذي ينفذ المخططات و برامج الفلاحة؛

– مقر البنك هو الجزائر العاصمة، 17 نهج العقيد عميروش –ص،ب 544 الجزائر.

1–2– مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة، قصد ضمان تمويل وسائل الإنتاج الفلاحي والهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وهياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وطبقا للقوانين والإجراءات.

أ– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد المعمول بها في النشاط المصرفي، فإن البنك مكلف وتنفيذ مخططات وبرامج مسطرة لتحقيق نشاطه المصرفي ومن مهامه: [1] [وثائق داخلية من الوكالة]

– إنشاء خدمات جيدة لتطوير شبكاته وتعاملاته النقدية عن طريق القروض؛

– العمل على مواجهة مخاطر سعر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية؛

– تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات؛

– التقرب من المؤسسات الكبيرة التي لها سيولة نقدية معتبرة؛

– تمويل التجارة الخارجية؛

– الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بحرية؛

– تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب؛

– تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.

ب– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف البنك من وراء قيامه بالمهام السابقة الذكر إلى تحقيق أهداف عديدة منها:

– إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي وتعميم استعمال الإعلامي وتجديد الثروة وعصرنتها؛

– اشتراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني؛

– توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات؛

[1] – وثائق داخلية من الوكالة.

– البقاء ضمن أكبر البنوك في الجزائر؛

– تحقيق أكبر مردودية وفعالية.

وللوصول إلى هذه الأهداف لجأ البنك إلى إنشاء تنظيمات وهياكل داخلية، وكذا وسائل تقنية حديثة صيانة الموظفين،وقصد تحقيق هذه الهداف وجب توفير ما يلي:

– رفع حجم الموارد وبأقل التكاليف؛

– زيادة حجم التعاملات قصد الرفع من حجم النشاط؛

– التسيير الصارم للخزينة بالدينار وبالعملة الصعبة.

2– بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488–

2–1– تعريف وكالة بدر تبسة –488–

وكالة بدر تبسة – 488– هي الوكالة الرئيسية للفرع الجهوي 012 وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، يتفرع منها وكالات أخرى بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية، حيث مهتمة بتطوير القطاع الفلاحي وكذا ترقية المناطق الريفية.

والجدول الموالي يوضح فروع وكالات للبنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة– 488–

الجدول رقم(07): فروع وكالات للبنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة– 488–

الوكالات	رقم الوكالة
وكالة الشريعة	485
وكالة العوينات	491
وكالة بئر العاتر	490
الوكالة الواقعة وسط المدينة	494
وكالة الونزة	489
وكالة الماء الأبيض	492

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

2-2- نشاطات وكالة بدرتبسة – 488–

الجدول (08): بعض النشاطات التي تقوم بها الوكالة.

نشاطات التمويل	النشاطات الاقتصادية
– تمويل النشاط الفلاحي. – تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية. – تمويل تعاونية الخدمات وتقديم مساعدة في كل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.	– تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها. – بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني. – تطوير القدرات والكفاءات لتلبية رغبات الوطن، من جهة تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية. – القيام بالمفاوضات واتفاقيات وكفاءات خاصة يقوم فيها بضبط الحسابات.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة

3- امتيازات وكالة بدر تبسة

من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعا في مجال واحد هو تنظيم و تقديم الخدمات البنكية على اختلاف أنواعها، و عليه تعرض وكالة تبسة –488– العديد من الامتيازات أبرزها: [1][وثائق داخلية من الوكالة]

– التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، و هو ما يفرض سرعة دراستها و تحليلها؛

– سرعة تنفيذ العمليات البنكية من السحب، إيداع و تحويل؛

– الاعتماد على الموزع الآلي للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية و كذا سرعة تنفيذه؛

– تحليل عمليات التجارة الخارجية؛

– إنجاز بعض الخدمات البنكية عبر شبكة الانترنيت حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم و كذا الاطلاع على معلومات تهمهم؛

– ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ و معالجة كل عمليات الزبون؛

[1]– وثائق داخلية من الوكالة.

– الجودة و السرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

من خلال الملحق رقم (01) يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة بدر –488– تبسة على ما يلي:

جدول(09): شرح الهيكل التنظيمي لوكالة بدر –488–

المصلحة	الفرع	المهام
الشؤون الإدارية	المدير	– أعلى سلطة في الوكالة مسؤول على اتخاذ القرارات. –دراسة التقارير والأعمال يومية. – التوقيع على مختلف الوثائق وتأطير العمليات المالية ومتابعتها.
	الأمانة العامة	– استقبال البريد الوارد والصادر وكتابة التقارير. – تنظيم و إعداد كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير. – إدارة المواعيد الرسمية للمدير.
	الأرشيف	– تدوين و تنظيم الوثائق المستلمة من مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع. – إعلام المدير في حالة وقوع سرقة أو ضياع لهذه الوثائق.
الواجهة الأمامية	الاستقبال	– وسيط بين مختلف مصالح الوكالة. – استقبال الزبائن وتوجيههم إلى مصالح الوكالة. – استقبال البريد والمكالمات الهاتفية.
	مصلحة الزبائن	– استقبال الزبائن وإيفادهم بالعمليات البنكية المخصصة لدى البنك. – تسهيل عملية البحث ومعرفة احتياجات الزبون. – الرد على استفسارات العملاء. – استقبال ودراسة ملفات القروض وتصنيفها.
	مصلحة القروض	– تسليم ملفات القروض إلى اللجنة المكلفة بها " المدير المشرف، أحد المكلفين بالزبائن". – إعلان محضر خاص بهذه الوثائق وإصدار قرار بالموافقة أو رفض القرض.
	مصلحة التجارة	– الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير.

الواجهة الخلفية	الخارجية	– تحويل العملة الصعبة.
	مصلحة المنازعات	– الوصول إلى حلول لمختلف النزاعات التي تحدث بين الوكالة والزبون. – التكفل بالشؤون القانونية.
	مصلحة الحوالات	– تتم فيه المقاصة الالكترونية. – تحويل المبالغ من حساب إلى آخر أو من بنك إلى آخر.
	محاسبة عمليات الدفع	– مراقبة حركة الحسابات والعمليات التي تتم في خلال يوم العمل داخل الوكالة. – تسجيل العمليات المحاسبية وإعداد الميزانية الختامية.
الحكمات السريعة	الصندوق	– استلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحليل نوعها. – قبض ودفع المبالغ النقدية بكافة أنواع العملات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: المقابلة والملاحظة

1- المقابلة الشخصية

تم إتباع أسلوب المقابلة مع الأفراد الذين لهم علاقة بالتدقيق البنكي لعملية منح قروض الاستغلال، ولعب دور المدقق وفحص الوثائق المتعلقة بهذه القروض، بهدف الحصول على المعلومات تدارك الأخطاء.

2- الملاحظة

ملاحظة جميع التقنيات والمراحل وكيفية مراقبتها الداخلية قبل منح القرض وبعد منح القرض.

جدول رقم (10): يبين المقابلات التي أجريت مع موظفي البنك و مدتها.

البيان	موظف مصلحة المستخدمين	موظف في مصلحة الائتمان المصرفي	موظفة في مصلحة القروض	موظف مصلحة الأرشيف	أفراد لهم علاقة بالتدقيق	أفراد لهم علاقة بالتدقيق
الأيام	8 أيام	5 أيام	10 أيام	يومين	5 أيام	5 أيام
الساعات	16 ساعة	10 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	10 ساعات	10 ساعات

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن فترة الدراسة هي 30 يوم تمت فيها مقابلة كل من له علاقة بتدقيق منح القرض في الوكالة و الجدول أعلاه يبين عدد الأيام و الساعات التي تمت فيها المقابلة.

ثانيا: الوثائق الإدارية وقوائم الاستقصاء

1- الوثائق الإدارية

وتتمثل في ملف القرض والذي يمكن أن يفيدنا في الوصول إلى حقائق تكشف كيفية التدقيق البنكي في وكالة بدر –488–

- طلب القرض موقع عليه؛
- نيخة من بطاقة التعريف مصادق عليها؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة تخصص الزبون؛
- بطاقة مزارع مستلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
- الحالة العقارية للمؤسسة؛
- شهادة التبرئة الجبائية والشبه جبائية؛
- الوضعية القانونية (شخصية أدبية)؛
- محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)؛
- دراسة تقنية واقتصادية؛
- الميزانيات التقديرية و حسابات النتائج للسنوات القادمة؛

– قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية FNDRA، بتوقيع .DSA؛

– شهادة عدم الاستدانة من الزملاء بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA. (أنظر الملحق رقم : 02–03–04).

2– نموذج قائمة استقصاء حول منح قرض استغلال في وكالة –488–

يستطيع المدقق أن يضع حكم محدد موضعي عن نظام الرقابة الداخلية في منح وجود قروض الاستغلال بفضل قوائم الاستقصاء، لهذا من أجل القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى مصلحة القرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم إعداد أسئلة على شكل قوائم استقصاء حول هذا النظام، وتم توجيهها إلى موظفي مصلحة القرض، والإجابة تكون بنعم أو لا.

وبعدها يقوم المدقق بالتقييم النهائي حيث يحدد نقاط القوة والضعف و من ثم يقوم بالمراجعة الميدانية.

الجدول رقم (11): نموذج قائمة استقصاء حول منح قرض استغلال في وكالة –488–

الأسئلة	نعم	لا
1–السياسة العامة:		
– هل السياسة المتبعة لمنح القرض محددة بشكل واضح؟		
هل السياسة وفق معيار:		
– تصنيف السوق؟		
قطاع النشاط؟		
الحد الأقصى للمخاطرة؟		
النوعي؟		
– هل يوجد نظام داخلي يسمح بتقييم وضعية الزبون؟		
تفويض السلطات:		
– هل نظام تفويض منح القروض محدد بشكل واضح؟		
هل يبين قرار منح القرض ما يلي:		
– اللجنة التي سمحت بمنح القرض؟		
– طبيعة أو نوعية القرض؟		
– تاريخ الاستحقاق؟		
– شروط القرض من نسب، فوائد، عمولات؟		

ملف القرض: – تخضع ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل المنح؟ – هذه الدراسات معمقة بما فيه الكفاية للسماح بتقدير المخاطر؟ – يوجد ملف خاص بكل قرض يمنح؟ – يتم الاحتفاظ الأكيد للخدمات و العقود الأصلية؟ 4– تحديد المسؤوليات: – هل منح القرض يتم من قبل شخص غير الشخص الذي قرر منحه؟ – هل يوجد نظام يسمح بالتأكد من أن القرض المرخص هي التي تمنح؟ – هل يتم منح القرض من طرف شخص مؤهل مسؤول؟ 5– نظام معلومات التسيير: – هل يوجد نظام معلومات التسيير يسمح بتحسين مردود القرض و الزبون؟ – هل المعلومات الناتجة عن هذا النظام تحلل من طرف مسؤولي التسيير و يتم نقدها بجانب رقابة التسيير و الإدارة؟ 6– النظام المعلوماتي: – هل يستعمل الحاسب في عملية تسيير القرض؟ هل يقوم الحاسب بالوظائف التالية: – حساب الفوائد و الإمتلاكات؟ – حساب و تسجيل الفوائد الخاصة بكل تاريخ؟ هل يمنع هذا النظام أي تسجيل فيما يخص: – القروض الغير مرخصة؟ – الشروط الغير المطبقة؟ – التجاوزات الغير مصرحة؟ 7– متابعة المخاطرة: – هل يوجد تصريح عند تجاوز مبلغ القرض؟ – هل تخضع حركة الحسابات إلى مراقبة دورية لإمكانية اكتشاف الأخطاء؟ – هل يوجد فحص دوري سنوي للملفات؟		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة مع مدير البنك

من خلال نموذج بقائمة الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية استنتجنا النقاط التالية:

– وجود سياسة معمقة لمنح القرض، وهذا يؤدي إلى زيادة الفعالية، وبالتالي يمنح القرض بواسطة قاعدة يعتمد عليها، كما نلاحظ وجود نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون لتجنب مخاطر عدم السداد؛

– رغم أهمية دراسة ملف القرض، إلا أنها سطحية وغير معمقة إذ نجد ثغرات وتجاوزات في منح القرض، وبالتالي فهي لا تسمح بتقييم المخاطر بالشكل الصائب؛

– يوجد نظام تفويض لمنح القرض والذي يعتبر مهم في هذا المجال؛

– يحتوي قرار منح القرض على معلومات جد ضرورية في ملف القرض، كنوعية وطبيعة الضمانات المتقدم، تاريخ الاستلام والشروط من معدل الفائدة والعملات؛

– غياب نظام معلومات التسيير، رغم أنه يسمح بتحسين مردودية القرض والزبون وحتى إن وجد فهو ضعيف جدا؛

– هناك اعتبارات للمعلومات حول شخصية مانح القرض من أجل منع محاولات الغش والاختلاس؛

– تخضع كل الملفات إلى دراسة كاملة قبل منح القرض، وهذا يسمح بتقييم المخاطر كما يسمح بتقييم المشروع من حيث المردودية وبالتالي القدرة على التسديد؛

– وجود نظام يسمح بالتأكد من أن القروض المرخصة فقط تمنح، وهذا ما يمنع من ظهور تجاوزات في منح القرض؛

– وجود فحص دوري للملفات والحسابات وهذا ما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء كما يساهم في تسيير المخاطر.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كيفية عرض النتائج المتحصل من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR– وكالة تبسة –488– وذلك من خلال معرفة طريقة تدقيق قروض الاستغلال في الوكالة وتحديد أهم النسب المالية بالوكالة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: عرض النتائج**
- **المطلب الثاني: مناقشة النتائج**

المطلب الأول: عرض النتائج

بعد الحصول على النتائج المقدمة الموجهة للبنك يتم فيما يلي تحليل المعلومات المتحصل عليها من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– في كل عرض النتائج المتحصل عليها كالآتي:

أولا: طريقة تدقيق قروض الاستغلال في الوكالة المانحة

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض الاستغلال كالآتي:

– اتصالات بين المقترض المصرفي والتفاوض؛

– تقديم المقترض للملف المذكور سابقا؛

– التحليل المالي و يدرس هنا المدقق البنكي النسب والمؤشرات الهامة؛

– الزيارة الميدانية للموقع: للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف وهذا من جانب مصلحة العقارات وعمال البنك مع تدوين تقريره مكتوب ومؤرخ حول الزيارة والتحقق وتحويل ملكية ذلك كضمان؛

– عرض الملف على لجنة القرض للإدلاء برأيها إما القبول أو الرفض وهذا من خلال 20 يوما من بداية تقديم الطلب و نكون هنا أمام حالتين:

1– حالة القبول

نستدعي الزبون ليقوم بفتح حساب جاري لدى المصرف خاص بالمساهمة الشخصية ويقدم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم القدرة على السداد، خطر معدل الفائدة، خطر قابلية الضمانات للتمويل (القيمة والوقف) ويتم نقل الملكية للبنك خلال مدة القرض.

ويمضي الزبون على جميع الوثائق و جدول الامتلاك مثلا، ويقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض).

عند وصول الدفعة الأولى يتم إعلام المقترض بثمانية أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، وإذا لم تأت بعدها بـــ 3 أيام يرسل له المصرف إنذار إذا أتى و سدد فنحن في الحالة العادي، فيسدد قيمة الدفعة وعمولة التأخير مع إظهار أسباب التأخير.

وإذا لم يأت تستدعيه المصرفي مرة أخرى مع إلغاء جدولة الامتلاك ويكون المقترض مرغما على التسديد مرة واحدة (الدفعات، الفوائد وعملات التأخير).

ولن يتعامل معه البنك مستقبلا لأنه لم يكون محل ثقة وإذا أتى وأوضح أسباب تأخره لعدم وجود سيولة بوثائق واقعية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي تلجأ إليها البنوك قبل التطرق إلى الإجراءات القانونية وإحالة ملفه إلى المحكمة والحكم لصالح البنك يعني بداية تحويل الضمان إلى سيولة واستفتاء حقه.

2- حالة الرفض

هناك أسباب عديدة لرفض اللجنة لطلب المقترض مثل:

- عدم صدق القوائم المالية؛
- السمعة السيئة؛
- عدم قابلية الضمانات للتمويل السريع؛
- تناقض شروط المقترض مع مصالح البنك وإصرار الطرفين و بصفة عامة؛
- اختلال شرط من الشروط المذكورة سابقا.

ويكون له الحق في الطعن مرتين: مرة أمام الوكالة المقدم إليها الطلب، ومرة على مستوي المديرية.

ثانيا: واقع التدقيق وقرض الاستغلال في وكالة تبسة –488–

يمر تدقيق قروض الاستغلال بمراحل عديدة ولإبراز ذلك نتطرق إلى تدقيق ملف تم اختياره من بين الملفات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488–.

جدول رقم (12): يوضح عرض الملف

البيان	الملف
نوع القرض	قرض استغلال
مدة القرض	سنة واحدة.
الصفة القانونية للمؤسسة	مؤسسة خاصة (صيدلية)
معلومات حول صاحب البنك	متحصل على شهادة في الصيدلة تخول له ممارسة النشاط وتجانسه وطبيعته.
موضوع طلب القرض	طلب قرض لتوسيع البنك (الصيدلية)
الضمانات المقترحة	– رهن عقاري حيث يتأكد البنك من مدى صلاحية هذه الوثيقة بإرسالها إلى مجموعة الاستغلال لتصادق عليها. – تسبيقات الاشعال.
الإمكانيات	معدات وأدوات، معدات نقل، تجهيزات أخرى للإنتاج والاستغلال

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

في تاريخ محدد تقدم السيد (ف) إلى وكالة 488 بملف طلب قرض بعد حصوله على موافقة مبدئية والجدول أعلاه يوضح نوع القرض الذي تم اختياره ومدته والصفة القانونية للمؤسسة، ثم موضوع طلب القرض والضمانات والإمكانيات المقترحة لذلك.

لمنح القرض قام البنك بالتدقيق في الملف من خلال:

– بعد تحقق مدقق الحسابات من صحة الوثائق المذكورة سابقا والمعلومات المقدمة من طرف الزبون وذلك بالاستعلام من البنك نفسه البنوك الأخرى ومصلحة الضرائب وفي حالة وجود أي نقص يتم إعلام الزبون كتابيا أو شفهيا لإكمال النقائص؛ ملحق رقم (02–03–04).

– التحليل المالي لملف القرض وتقييمه على مستوى الوكالة –488– التي أخذت بعين الإعتبار كل جوانب المشروع، وتضمنت نختلف الوثائق الاقتصادية والتقنية التي تقدم بها الزبون (ف) والتي تعتبر

كإثباتات مالية محاسبية تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه وإرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال لاتخاذ القرار النهائي.

بالنسبة لصاحب البنك السيد (ف) جاء ملفه المالي مكون من:

- ميزانيات سابقة للنشاط؛
- جداول الاهتلاكات؛
- جداول حسابات النتائج؛
- جداول هيكلة الاستثمارات والهيكلة المالية. (ملحق رقم 03-04-05).

حيث قام المكلف بالدراسة في وكالة 488 واستنادا على هذه العناصر الإدارية بحساب مختلف النسب والمؤشرات الضرورية بغية معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة الخروج بنتيجة عن درجة الخطر المتواجدة في الملف، وكذا أسلوب البنك في معالجة هذا العنصر وأسلوب تطبيق الضمانات قبل الخروج بتقييم نهائي حول المشروع الكلي.

1- تحديد أهم النسب المالية

أ- نسب السيولة

- نسبة السيولة لسنة 2015 = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة أجل}} \times \mathbf{100}$
نسبة السيولة لسنة 2015 = $\frac{6625234}{2180123} \times 100$
نسبة السيولة لسنة 2015 = 3.03%

نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الواحد وهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب وأن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة.

- نسبة السيولة لسنة 2016 = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة أجل}} \times \mathbf{100}$
نسبة السيولة لسنة 2016 = $\frac{14514066}{7484129} \times 100$
نسبة السيولة لسنة 2016 = 1.93%

نلاحظ أن نسبة السيولة لـــ 2006 انخفضت بنسبة لسنة 2005 لكنها اكبر من الواحد وبالتالي فهي إيجابية.

– نسبة السيولة لسنة 2017 = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة أجل}} \times \mathbf{100}$
نسبة السيولة لسنة 2017 = $\frac{11955104}{3110365} \times 100$
نسبة السيولة لسنة 2017 = 3.84%

نلاحظ أن نسبة السيولة متغيرة في السنوات الثلاث وهي أكبر من الواحد وفي تزايد ملحوظ وهذا يشير إلى أن البنك قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

2– نسبة القدرة على التمويل الذاتي:

– نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2015 = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times \mathbf{100}$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2015 = $\frac{2901264}{2180123} \times 100$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2015 = 1.33%
– نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2016 = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times \mathbf{100}$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2016 = $\frac{6116536}{7484129} \times 100$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2016 = 0.81%
– نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2017 = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2017 = $\frac{5710618}{3110365} \times 100$
نسبة القدرة على التمويل الذاتي 2017 = 1.83%

نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي متغيرة في السنوات الثلاث فقد انخفضت في سنة 2005 مقارنة بالنسبة 2006 من 1.33 إلى 0.81 لكنها ارتفعت في سنة 2007 وهو مؤشر إيجابي فهي تعبر عن قدرة البنك على تمويل نفسها وواجهت احتياجات الخزينة.(انظر الملحق رقم 06).

3- رقم الأعمال

الجدول رقم (13): يوضح رقم الأعمال

البيان	2015	النسبة	2016	النسبة	2017	النسبة
رقم الأعمال	16054386	/	16653590	%0.037	25108616	%0.50

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة 488.

من خلال الجدول يلاحظ أن رقم الأعمال في تزايد مستمر وبالنظر إلى النسب المحققة في الأعوام المدروسة لرقم الأعمال شهد قفزة نوعية بين العامين (2016 و2017).

4- النتيجة

جدول رقم (14): يمثل النتيجة

البيان	2015	النسبة	2016	النسبة	2017	النسبة
النتيجة	1141371	/	923651	%0.19	1559371	%0.68

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة 488.

يلاحظ أن النتيجة متغيرة في السنوات الثلاث حيث إنها سجلت انخفاضا سنة 2016 لكنها ارتفعت في سنة 2017 وبالتالي البنك حقق ربحا خلال السنوات الثلاث وهو مؤشر إيجابي له، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للنسب حيث تغيرت من 0.19% سنة 2016 إلى 0.68% في السنة الموالية أي سنة (2017).

5- نسبة المردودية المالية

الجدول رقم (15): المردودية المالية

النسبة / السنة	نسبة المردودية المالية نتيجة الدورة الصافية /رقم الأعمال
2015	$\frac{1559371}{1605438} \times 100 = \%0.097$
2016	$\frac{923651}{16653590} \times 100 = \%0.055$
2017	$\frac{1141371}{25108616} \times 100 = \%0.045$

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة 488. (انظر الملحق رقم 06).

يظهر من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية تسجل انخفاضا خلال السنوات الثلاث 2015-2016-2017 هذا يعني مردودية الصيدلية منخفضة

من خلال الدراسة التحليلية ومعرفة بعض النسب والمؤشرات المالية المهمة التي تعتمدها وكالة –488– تمكن المدقق من الحكم على أن البنك يتمتع بسياسة مالية مقبولة، وهي قادرة على تسديد أقساط القرض وبضمانات كافية.

- إعطاء الرأي بعد التوصل إلى الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد القرض ثم تسجيل الملاحظات والتقييمات وتقديم مخطط دراسة طلب القرض والذي يكون مصادق عليه من قبل القائم بالدراسة على مستوى وكالة –488– للجنة القرض التي تتكون عادة من ثلاث أعضاء على رأسهم: مدير الوكالة، بهدف إصدار قرار بمنح القرض إذا لم يتجاوز مبلغ القرض حد معين أو إبداء رأي اللجنة في حالة ما إذا تجاوز مبلغ القرض هذا الحد.

- انتهت لجنة التدقيق إلى توقيع محضر لجنة القرض، الذي تضمن بالإضافة إلى بعض المعلومات المتعلقة بالزبون، رأي اللجنة والدراسة التقييمية للملف والتي تتم على مستوى المديرية الجهوية

للاستغلال، يكون الهدف منها تثبيت الجوانب الايجابية والجوانب السلبية عن الدراسة التحليلية للملف على مستوى وكالة –488–

وبناء على ما سبق وبالتنسيق بين البنك ممثلا في وكالة –488– محل الدراسة واللجنة الخاصة بتدقيق القروض في مجمع الاستغلال الجهوي، جاء قراره بقبول طلب القرض للمؤسسة لتمويله المشروع.

وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى تم فرض ضمانات بنكية على البنك، والذي قام بدوره بالالتزام بها، مما يعني استيفاء كل الشروط من الجانبين ما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف.

وبالتالي، فقد جاء قرار البنك بمنح القرض للمؤسسة كما يلي:

جدول رقم (16):قرار منح القرض

البيان	الملف
القرض الممنوح	قرض استغلال
قيمة القرض	5000.000.00
مدة القرض	سنة واحدة ابتداءا من تاريخ القرض
الشروط الواجب توفرها	– تسبيقات الاستغلال بقيمة 2.320.000.00 – دفع قيمة القرض في مواعيد الاستحقاق _الالتزام بتسديد الفوائد خلال مدة القرض
الضمانات	– رهن عقاري لفيلا ملك للزبون (ف) بقيمة: 18.901.750.00
مدة التسديد	كل شهر لمدة سنة
معدل الفائدة	%5.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة 488.

وفي المرحلة التالية تقوم من جهتها الوكالة –488– بإعلام الزبون بالموافقة على القرض مع إعلامه أيضا بمختلف مميزات القرض وكذا مجموعة من الوثائق والشروط، وفي هذه الحالة تمثلت فيما يلي:[1] [وثائق داخلية من الوكالة]

[1]– وثائق داخلية من الوكالة

– بعد تحقيق الشروط المبينة سابقا يستدعي الزبون للتوقيع على اتفاقية القرض، وأخيرا يتحصل الزبون على القرض المطلوب بواسطة شيكات بنكية من حسابه الخاص البنكي.

– عند تنفيذ القرض من طرف مصلحة القروض وذلك بوضع مبلغ المرخص في حساب الزبون تظهر هذه العملية في الجرائد اليومية للبنك، وهذا ما يستدعي مصلحة المراقبة بالتأكد من سلامة هذه العملية وذلك بالاطلاع على الموافقة النهائية.

– عموما نلاحظ أن تدقيق منح القرض البنكي يمر على عدة مراحل وعدة أشخاص، المكلف بالدراسات، لجنة تدقيق القرض ثم مجموعة الاستغلال وفي الأخير المديرية العامة هذا ما يؤدي إلى دقة اتخاذ قرار منح القرض البنكي وخاصة في المبالغ الكبيرة، وذلك للتقليل من المخاطر البنكية ويشترط مجموعة من الضمانات لخطر عدم التسديد.

متابعة وتحصيل قروض الاستغلال بوكالة بدر –488–.(انظر الملحق رقم 06).

ثالثا: متابعة القرض وتحصيله

بعد دراسة ملف القرض وحصول المقترض على مبلغ القرض، تشرع الوكالة في تحصيل القرض، إبتداءا من تاريخ استحقاق أول قرض، أثناء قيام الوكالة بعملية التحصيل يتعرض البنك لحالتين إما حالة التسديد العادي أو عدم استجابة الزبون لتسديد القرض.

1– التسديد العادي للقرض (حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها)

– الدراسة الميدانية للقرض، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض؛

– إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع أي المقارنة بين الموجودات في ملفات طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون وبين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع؛

– تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض؛

– القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع؛

– يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر (دورية سداسية) حتى نهاية مدة القرض، وقبل موعد استحقاق القسط ب15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

2- عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض

جدول رقم (17): عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض

الإجراء المتخذ من البنك	النتائج المترتبة عنه
بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط، يرسل البنك إعذار آخر	في مدة لا تتعدى 15 يوم مصاحب التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي 7%
حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار آخر	متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي
حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأخير	يقوم البنك بمحضر المعاينة لمعرفة السبب في عدم التسديد
متابعة البنك للزبون قضائيا	استصدار أمر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك
حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدولة الدين يقوم البنك ببيع الممتلكات والضمانات المحجوز عليها	وإذا كان ثمن الممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لمي صل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون (المقترض) ويدفعه بأي وسيلة.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء يلي وثائق داخلية للوكالة

يوضح الجدول رقم (17) أعلاه الخطوات التي يقوم بها البنك عند استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط.

3- متابعة تدقيق حالات قروض استغلال ممنوحة في وكالة –488–

وعند القيام بالفحص الميداني، تم أخذ عينة أخرى من هذه القروض الاستغلال في وكالة –488–.

3-1- تدقيق الاستخدامات القانونية في منح قروض استغلال في وكالة تبسة 488: وهي تلك القروض الممنوحة والتي روعي في منحها كل الإجراءات القانونية والتي لم تتجاوز السقف المحدد والمصرح به والتي تحترم ميعاد الاستحقاق.

والتي تتمثل في الجدول الآتي:

جدول رقم (18) عينة قروض الاستغلال الممنوحة في البنك.

الوحدة: 10000دينار جزائري

نوع القرض	عدد الزبائن	المبلغ المقترض	المبلغ المستخدم	الضمان
قروض استغلال	10	156300	223285	376431

المصدر: من إعداد الطلبة بناء يلي وثائق داخلية للوكالة

من خلال عينة متكونة من 10 زبائن لقروض استغلال أخذنا عينتين

- موضوع القرض: شراء أبقار؛
- تاريخ استلام القرض: 22-01-2009؛
- تاريخ الاستحقاق: 31-07-2010؛
- المبلغ الممنوح: 258.310.00دج؛
- معدل الفائدة؛
- معدل فائدة الذي يسدد من طرف الزبون:1.31%؛
- معدل الفائدة الذي يسدد من طرف لونساج: 3.94%؛
- الضمان: تتكفل به الدولة.

وفيما يلي جدول يوضح تسديد القرض من طرف الزبون:

جدول رقم (19): تسديد القرض للزبون الأول

الوحدة: عشرة آلاف دينار جزائري

التاريخ	رأس مال	القسط	الفوائد	الرسم	المجموع	الحالة
2012-07-31	258	-	1.67	0.28	01.98	سدد
2013-01-31	260	-	1.70	0.28	01.99	سدد
2013-07-31	262	32	1.71	0.29	34.80	سدد
2014-01-31	229	32	1.50	0.25	34.55	سدد
2014-07-31	196	32	1.28	0.21	34.30	لم يسدد
2015-01-31	163	32	1.07	0.18	34.05	لم يسدد
2015-07-31	131	32	0.8	0.14	33.80	لم يسدد
2016-01-31	98	32	0.6	0.10	33.55	لم يسدد
2016-07-31	65	32	0.4	0.07	33.30	لم يسدد
2017-01-31	32	32	0.2	0.03	33.05	لم يسدد
المجموع	0	262	11.13	01.89	275.14	-

المصدر: وثيقة داخلية للبنك

بعد الاتفاق على عدد الدفعات وقيمتها وكذا تواريخ استحقاقها إضافة إلى الفوائد المقدرة في الجدول أعلاه (19) التزم الزبون بالدفعات الأربعة الأولى، لم يقم بتسديد الأقساط المتبقية بداية من الدفعة الخامسة والذي حدد تاريخ استحقاقها ب31-07-2014.

وكخطوة أولى قامت الوكالة بالاتصال بمسير البنك لتذكيره بموعد استحقاق الدفعة والاستفسار عن سبب التأخر.

- الزبون الثاني:
- موضوع القرض: اقتناء سيارة؛
- تاريخ استلام القرض: 10-04-2011؛
- تاريخ الاستحقاق:30-04-2012؛
- المبلغ الممنوح: 1.162.000.00دج؛

– الضمان1500.000.00دج.

وفيما يلي جدول يوضح تسديد القرض من طرف الزبون:

جدول رقم (20): تسديد القرض للزبون الثاني

الوحدة:10000

التاريخ	رأسمال	القسط	الفوائد	الرسم	المجموع	الحالة
12-07-31	116		3.05	0.51	03.56	يسدد
13-01-31	116	12	3.05	0.51	16.47	يسدد
13-07-31	103	12	2.71	0.46	16.08	يسدد
14-07-01	90	12	2.37	0.40	15.68	لم يسدد
14-07-31	77	12	2.03	0.34	15.29	لم يسدد
15-07-01	64	12	1.69	0.28	14.89	لم يسدد
15-07-31	51	12	1.35	0.23	14.49	لم يسدد
16-07-01	38	12	1.01	0.17	14.10	لم يسدد
16-07-31	25	12	0.67	0.11	13.70	لم يسدد
17-01-31	12	12	0.33	0.05	13.30	لم يسدد
المجموع	0	716	18.33	03.11	137	–

المصدر: وثيقة داخلية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أن الزبون قام بتسديد ثلاث دفعات الآتية:

الدفعة الأولى:3.560.000

الدفعة الثانية: 16470000

الدفعة الثالثة: 16080000

بفوائد مقدرة ب3.05 الأولى والثانية و2.71 للدفعة الثالثة وتوقف عن السداد بدأً من الدفعة الرابعة.

وبجب على الوكالة إرسال إشعار له واتخاذ الإجراءات اللازمة.

3-2- فحص ميداني لقروض الاستغلال الممنوحة وغير مسددة:

وهي تلك الاستخدامات التي لم يحترم فيها ميعاد استحقاق الدين، وفي هذا الإطار تم عرض جدول للزبائن غير المسددين.

جدول رقم (21): الزبائن غير المسددين في وكالة 488

الوحدة: عشرة آلاف دينار جزائري

نوع القرض	عدد الزبائن	المبلغ المستعمل
قروض الصندوق	01	15000
قروض برهن بضاعة	01	25000
قروض برهن فاتورة	01	20000
المجموع	03	60000

المصدر: من أعداد الطالبتين اعتماد على وثيقة داخلية للبنك

يلاحظ إلى أنه عند فحص ملفات الزبائن تم تحديد 03 ملفات المنتهية أجلها وغير مسددة لمبلغ القرض فعلى الوكالة العمل على استرجاع قروضها حتى تغطي احتياجات الزبائن المودعين لديهم ومواردهم.

وعليه فمن الضروري عند نهاية المدة أن يسدد الزبون ما عليه ليكسب ثقة البنك فيه لأن أي تأخر أو عجز ليس لصالح لا الزبون ولا البنك وفي حالة عدم التسديد على الوكالة متابعته قضائيا.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال أداتي الملاحظة والمقابلة التي تم استخدامها في تقييم الوكالة محل الدراسة وكالة تبسة 488، وذلك عن طريق المراحل المنهجية التي تم التطرق لها في الجاني النظري لتدقيق قروض الإستغلال ووصف الإجراءات بالوكالة –488– عن طريق التنعم فيها واستجواب موفيها، وبعد عرض النتائج اتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقف إلى درجة معتبرة من جعل التدقيق البنكي كأداة تساعد في عملية اتخاذ قرارات منح ق روض الاستغلال، إذ تعتبر الدقة الشديدة في دراسة ملفات القروض خطوة أساسية ومهمة في عملية المنح ابتداءا من تاريخ منحه إلى غاية أجال استحقاقه.

كما توجب على البنك الحرص الشديد على اكتمال الملفات والاهتمام بكل ملف دون الاستصغار أي منها خاصة في حالة القروض الضئيلة من ناحية الضمانات والتأمينات كقروض الاستغلال مقارنة بقروض الاستثمار التي ي وليها البنك اهتماما اكبر لأن مبالغها وضماناتها أمر مع تأمين أماكن خاصة بهذه القروض والحرص على تطوير البرامج الآلية الخاصة بمعالجتها وحفظ عملياتها.

إضافة إلى أنه علة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بدر –488– التكيف مع التطورات الحاصلة في المجال البنكي خاصة في نظم المعلومات لأن ذلك يساعدها على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية ،والوصول إلى تحقيق غايتها من وراء تصميم هذا النظام، والتقيد بنطاق التدقيق البنكي كامل كان أو جزئي لأن كل منها خطوات معينة كفيلة بتحقيقها، كما أنه على المدققين البنكيين التركيز في عملهم على توفير تأكيد موضوعي حول المركز المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي توقعه الجهات المختصة، إذ يرى التعاون بين المدقق البنكي والإدارة في المصالح التي تعد مشتركة، ألا وهي تطور ورقي البنك وبذله أيضا العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية التدقيق وفقا لمعايير المراجعة الرسمية الذي يشهد القطاع البنكي الجزائري نقصا من جانب الالتزام بهذه المعايير العالمية، غير أنه من العوائق التي تواجهه خلال عملية التدقيق هب الفوضى في الملفات رغم أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ينفق أموالا طائلة لتحديث وتطوير الوسائل البنكية.

يمكن القول أن التدقيق والرقابة الداخلية على منح قروض الاستغلال ضمان للتقليل من المخاطر البنكية، حيث من الضروري الاستعانة بالتدقيق البنكي لدراسة وتحليل الانحرافات للحد من المخاطر البنكية.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن التدقيق البنكي يمثل مجموعة من الإجراءات التي تضمن عن يقين إدارة الأعمال بصفة منظمة وحذرة، استعمال اقتصادي وناجح للوسائل المحبذة، المعرفة والتحكم في المخاطر، نزاهة و مصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة واحترام القوانين والأنظمة والإجراءات.

خلاصة

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية التي تم إجراءها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– والتي هدفت إلى تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري، واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن عملية منح القروض في الوكالة تقوم على آليات التدقيق البنكي وفعاليته والذي يستعمل للتقليل من خطر عدم السداد والتجاوزات البنكية وذلك من خلال وجود نظام رقابي فعال من شأنه اكتشاف الاختلالات والنقائص في الملفات البنكية ومن ثم التصريح بها لمتخذي القرار لتفادي الوقوع فيها.

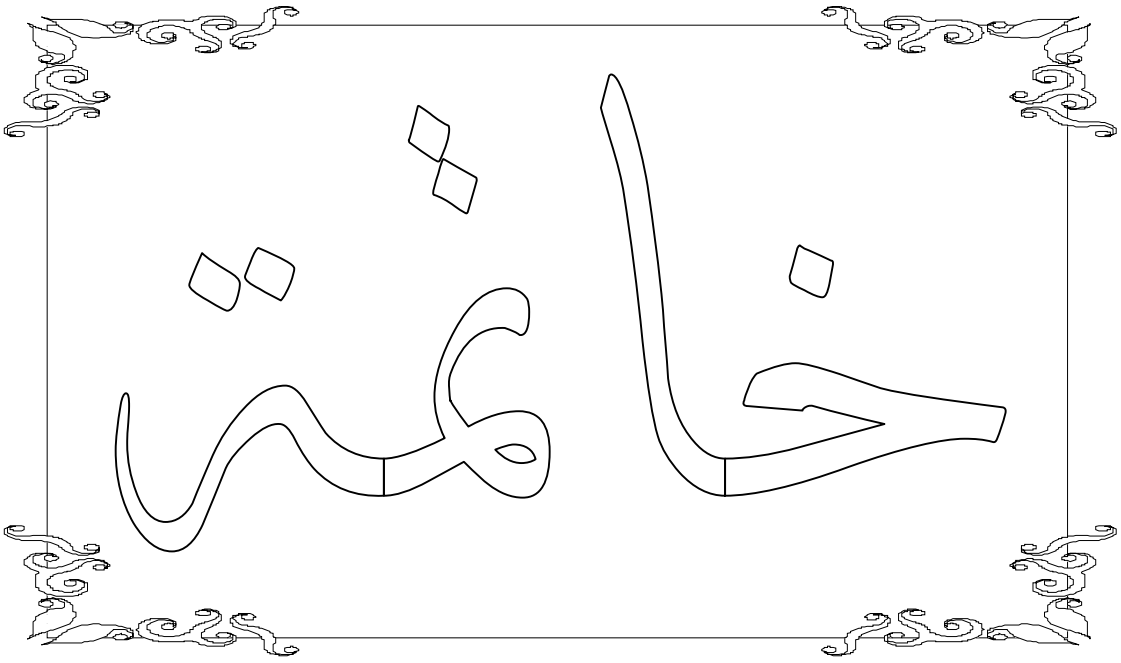
خاتمة

1- ملخص البحث

تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى عدد من الجوانب التي تدخل ضمن إطار مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال، من خلال تسليط الضوء على التدقيق البنكي ومختلف إجراءاته والتعرف على قروض الإستغلال وتوضيح مخاطرها، كما ركز على دور التدقيق في منح قروض الإستغلال، وبعض الدراسات السابقة التي تتدرج تحت سياق هذا الموضوع، من أجل الإلهام بالجانب النظري للدراسة .

أما الجانب التطبيقي فقد تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- لتجسيد الواقع النظري ميدانيًا .

2- إختبار فرضيات البحث

من خلال هذه الدراسة تبين ما يلي :

- أن التدقيق البنكي وظيفة داخلية تابعة لإدارة البنك، لفحص مختلف الأنشطة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- يمكن التدقيق البنكي تسهيل منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث أنها تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر والبنك ليس مسؤول في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- مدى تأثير الإلتزام بمعايير مهنة التدقيق البنكي الدولي في منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال التطرق إلى المعايير المحلية المتعبة من قبل البنوك الجزائرية لمنح قروض الإستغلال، لأن ذلك من الأهداف الرئيسية لبنك بدر والتي

تساعد في دفع تنمية القطاع الفلاحي وبالتالي فهي لا تطبق معايير التدقيق الدولية وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة؛

– توجد علاقة متناسقة إلى حد ما بين مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الرابعة.

3– نتائج البحث

بناء على هذه الدراسة تتوصل إلى جملة من النتائج وهي على النحو التالي:

– يجب أن يكون الشخص المكلف بهمة التدقيق البنكي على قدر كبير من النزاعة والإستقلالية ؛

– تطبيق إجراءات التدقيق لا تتم بصورة جيدة وعالة؛

– موظفي مصلحة الرقابة والتدقيق يتميزون بالنقص في العدد، وغياب التكوين؛

– عدم التحكم في المخاطر البنكية، خاصة في مجال قروض الإستغلال وهذا راجع لعدم رقابة صارمة على القروض الممنوحة، وغياب المتخصصين في مجال مخاطر قروض الإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– عدم وجود خلية للتدقيق البنكي في البنوك التجارية يمثل نقطة ضعف في نظام الرقابة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– يعمل البنك على تقييم وتحسين مركزه المالي، إعتمادًا على المدقق البنكي، كما يعتمد على منح قروض الإستغلال التي تلخص وضعها المالية لبنك وكالة 488 ؛

– حقق بنك وكالة 488 خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالبنك يمول جزء من أصوله المتداولة بأموال دائمة، فهو بذلك يحقق هامش أمان؛

– إلزامية التعامل الخاصة بتقييم الوضعية المالية والتصريح بها ضمن الكشوف المالية لبنك وكالة 488؛

– تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها بنك وكالة 488 وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج؛

– تعتبر مؤشرات التوازن المالي أداة جد عامة تجعل بنك وكالة 488 قادرًا على معرفة مدى قدرته على توليد السيولة .

4- إقتراحات البحث

تم تقديم مجموعة من الإقتراحات نذكر منها ما يلي :

– العمل على تطوير التدقيق البنكي عن طريق إقامة دورات تكوينية وجلب اختصاصيين في هذا المجال؛

– التقليل من القروض المدعمة من طرف الدولة لإستفاءيه عدم السداد فيها من قبل المقترضين؛

– تقييم الضمانات تقييمًا دقيقًا ومتابعة القروض بعد منحها؛

– توظيف أخصائيين في التدقيق البنكي؛

– يجب على البنوك أن تقوم بوضع برنامج خاص بالتدقيق البنكي؛

– ضرورة بذل المزيد من الإهتمام بوظيفة التدقيق البنكي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر ومساهمتها في منح قروض الإستغلال؛

– ضرورة إيلاء أهمية لقروض الإستغلال لدى البنوك؛

– ضرورة بذل المزيد من الإهتمام بقروض الإستغلال في البنوك كما هو الإهتمام بقروض الإستثمار .

5- آفاق البحث

رغم محاولة الإلمام بأهم جانب الموضوع الخاص بمساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الإستغلال إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة يمكن أن تكون محل بحث أمام الراغبين .

تم إقتراح بعض المداخل للحل وذلك بعد الإستعانة بتجارب في هذا المجال وهي:

- وضع إجراءات سلمية لمنح قروض الإستغلال ومتابعتها؛
- توفير مناخ ملائم لإدارة القروض المتعثرة (قروض الإستغلال)؛
- علاقة التدقيق البنكي بقروض الإستثمار؛
- مدى التنسيق بين التدقيق البنكي ومساهمته في منح قروض الإستغلال؛
- مدى تأثير قيام المدقق البنكي بمهام إدارة المخاطر على إستقلاليته؛
- دور التدقيق البنكي ومساهمته في منح قروض الاستثمار.

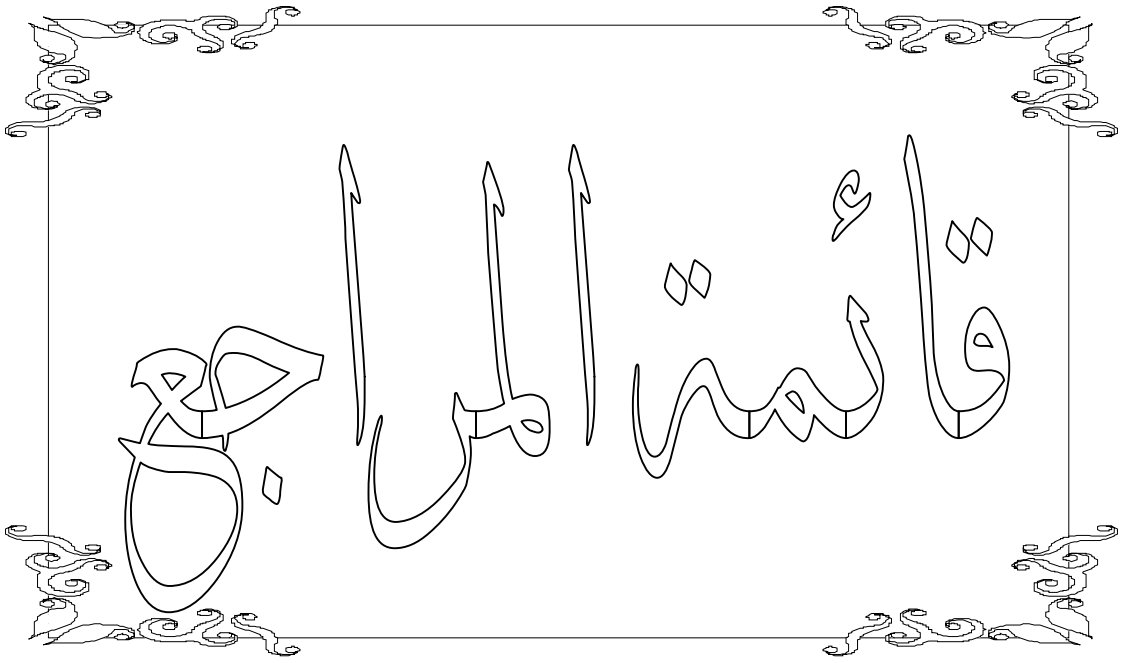
قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- إدريس عبد السلام الشتوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، الدار الجماهيرية للنشر، بن غازي، ليبيا، 2009.

2- السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

3- الهادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط03، 2006.

4- أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية القاهرة، 2005.

5- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

6- بن عزوز بن علي عبد الكريم قندوز، حيار عب الرزاق، **إدارة المخاطر**، دار الورق، الأردن، 2013.

7- توفيق مصطفى أبو رقية، عبد الهادي إسحاق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

8- حجازي وجدي حامد، **أصول المراجعة الداخلية**، دار التعليم الجامعي، 2010.

9- حمزة الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

10- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر للتوزيع، ط01، الأردن، 2002.

11- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

12- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية العلمية)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

13- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

14- داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية، 2010.

15- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد ومخاطره** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثالث، 2001.

16- طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، منشأة المعارف، القاهرة، 1998.

17- عبد الرزاق عمر عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

19- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ، أحمد جودة، **إدارة الإئتمان**، دار وائل الأردن، 1999.

20- محد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"**.

21- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

22- محمد سامي محمد وآخرون، **المؤسسات المصرفية**، ط03،الكويت، 1981.

23- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)**، **الدار** الجامعية، الإسكندرية، 1998.

24- محمد مطر، **التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل، عمان، 1998.

25- مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلي والمالية**، دار الهداية ناشرون وموزعون، ط01، عمان، 2011.

2- المذكرات

1- البحري نادية، **دور التدقيق الداخلي في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية (دراسة إستبيانية)**، ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلاني بونعمامة بخميس مليانة، الجزائر، 2017.

2- بوطورة فضيلة، **دراسة وتقيين نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك**، مذكرة ومقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص استراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.

3- حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006.

4- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سوعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل " شهادة الماجستير في العلوم التجارية، 2009/ 2010.

5- محمد لمين عبادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات الحسابي**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.

6- مرفق علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II، دراسة تطبيقية لمصارف العملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

7- موترفي أمال، **تسيير القروض قصيرة الأجل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، .2001

3- المجلات

1- محمد العيد منصورية بن زارة، **التدقيق الداخلي ودوره في عملية إتخاذ القرار**، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015 .

2- مركان محمد بشير، بوخاري عبد الحميد، **القروض البنكية الإستثمارية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص: 124.

3- المكي معتوق سعود، حميدة المحجوب، **إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر للمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارة وأقسام المراجعة الداخلية**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 05، قسم المحاسبة، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- −DIAKITE Djénéba Fatimam**, Analyse des déterminants des prêts pour l'exploitation en entreprise: le cas de la banque centrale atlantique**, Magister Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière, 2014.

2- A.C.Martinet et A.SILEM , **Lexique de Gestion** , DALLOZ , Paris, 1989.

3- Jaque , renard, **théoiet pratique de l'autlit de l'origanisation**, paris, 2010

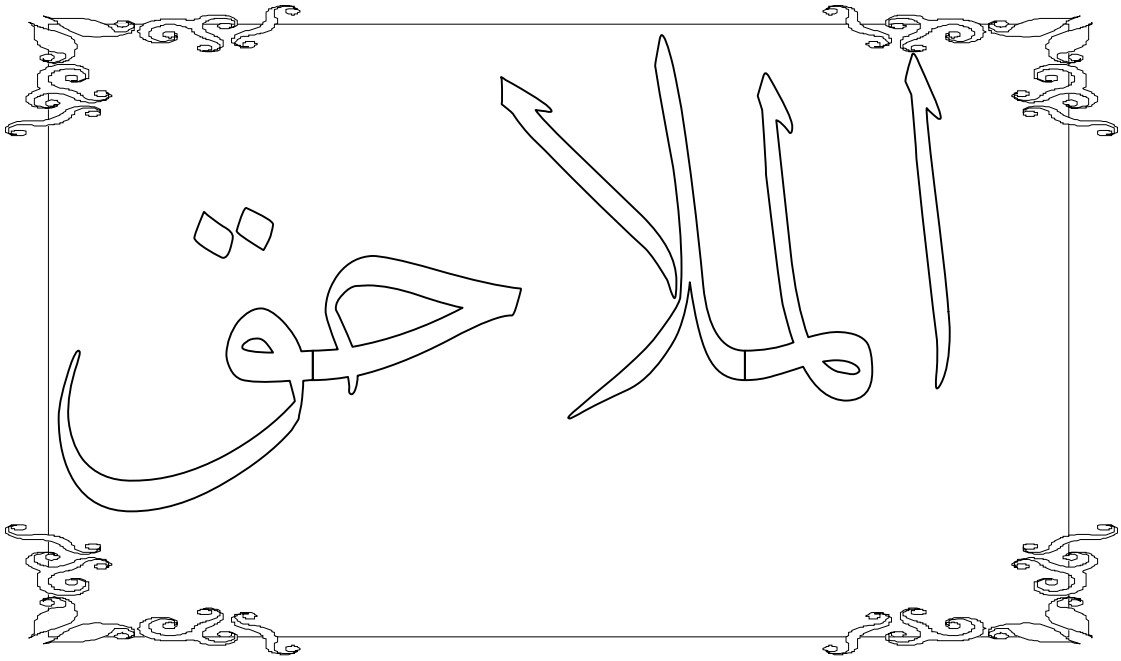
الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك

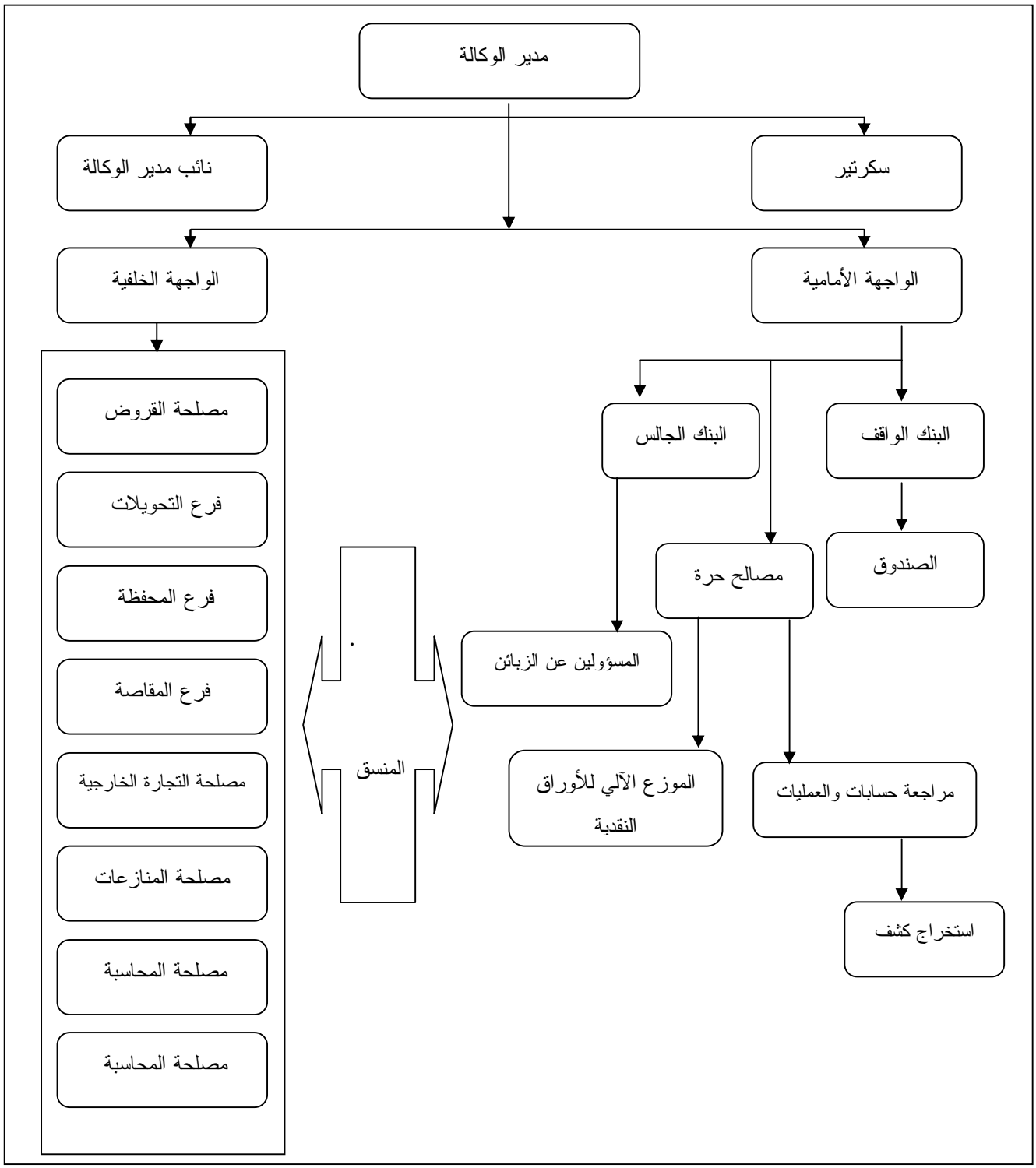

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

الملحق رقم (02): وثائق ملف القرض

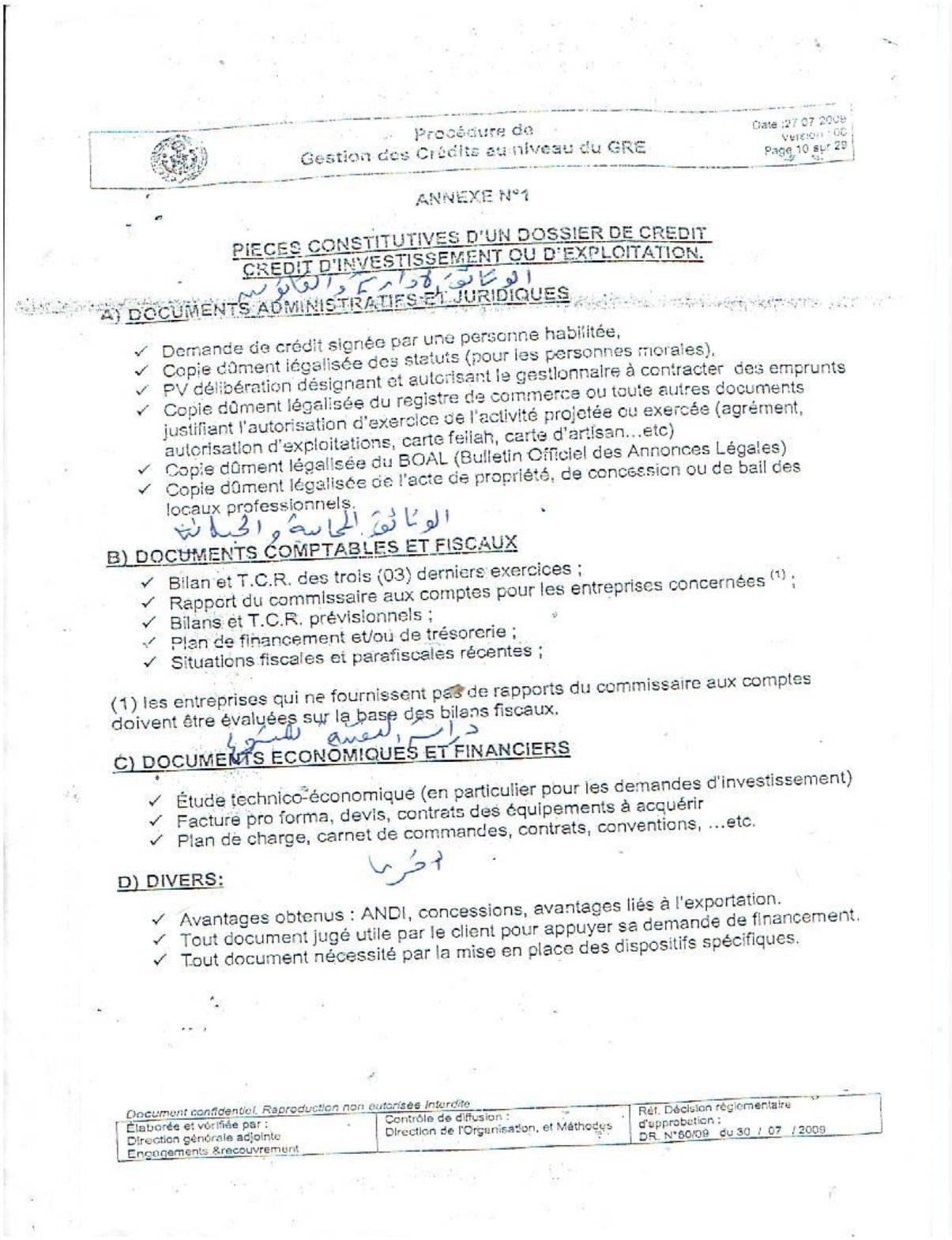

Procédure de
Gestion des Crédits au niveau du GRE

Date :27 07 2009
Version : 00
Page 10 sur 29

ANNEXE N°1

PIECES CONSTITUTIVES D'UN DOSSIER DE CREDIT
CREDIT D'INVESTISSEMENT OU D'EXPLOITATION.

الوثائق المكونة لملف القرض

A) DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES

- ✓ Demande de crédit signée par une personne habilitée,
- ✓ Copie dûment légalisée des statuts (pour les personnes morales),
- ✓ PV délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts
- ✓ Copie dûment légalisée du registre de commerce ou toute autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément, autorisation d'exploitations, carte feilah, carte d'artisan…etc)
- ✓ Copie dûment légalisée du BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales)
- ✓ Copie dûment légalisée de l'acte de propriété, de concession ou de bail des locaux professionnels.

الوثائق المحاسبية والجبائية

B) DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX

- ✓ Bilan et T.C.R. des trois (03) derniers exercices ;
- ✓ Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées (1) ;
- ✓ Bilans et T.C.R. prévisionnels ;
- ✓ Plan de financement et/ou de trésorerie ;
- ✓ Situations fiscales et parafiscales récentes ;

(1) les entreprises qui ne fournissent pas de rapports du commissaire aux comptes doivent être évaluées sur la base des bilans fiscaux.

دراسة المعهد للمشروع

C) DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS

- ✓ Étude technico-économique (en particulier pour les demandes d'investissement)
- ✓ Facture pro forma, devis, contrats des équipements à acquérir
- ✓ Plan de charge, carnet de commandes, contrats, conventions, …etc.

D) DIVERS:

أخرى

- ✓ Avantages obtenus : ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation.
- ✓ Tout document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement.
- ✓ Tout document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques.

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Élaborée et vérifiée par : Direction générale adjointe Engagements &recouvrement	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, et Méthodes	Réf. Décision réglementaire d'approbation : DR. N°60/09 du 30 / 07 / 2009

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN COMPTE CHEQUE BANCAIRE

Je soussigné :

☐ PERSONNE PHYSIQUE NON COMMERCANTE

M. /Mme /Mlle.....

Né(e) le...../...../..... à.....

Fils (Fille) de.....et de .....

N° de l'acte de naissance.....

Pièce d'identité présentée.....N°..... délivrée le...../...../.....

Par.....

Profession.....

Adresse .....

N° Tél.....Mobile.....E-mail.....

☐ PERSONNE MORALE NON COMMERCANTE

Nom ou Raison sociale.....

Représentée par M./Mme/Mlle.....agissant en qualité de.....

Né(e) le...../...../..... à.....

Fils (Fille) de.....et de .....

N° de l'acte de naissance.....

Pièce d'identité présentée.....N°.....délivrée le...../...../.....

Par.....

Adresse personnelle.....

Agrément / Autorisation N°..... délivré le...../...../.....par.....

Siège social.....

N.I.S. N°.....

N° Tél.....N° Fax.....E-mail.....

Certifie exacte les informations indiquées ci-dessus.

A.....le...../...../.....

Signature du demandeur

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA B.A.D.R

DATE :...../..... /2019.
NOM :.....
PRENOM :.....
ADRESSE :.....

CERTIFICATION DE CHEQUE

Monsieur le Directeur,

Par le débit de mon compte N° :.....

J'ai l'honneur, de vous demander de bien vouloir m'établir et me certifier un
hèque :
ibellé a l'ordre de :.....

'un montant de DA (En chiffre) :.....

En lettre) :.....

.....

Par dérogation à la législation en vigueur, je vous serez obliger de bien vouloir loquer la provision de ce chèque et de la maintenir à la disposition du bénéficiaire endant toute la durée de validité du chèque à savoir trois (03) ans et vingt jours à artir du lendemain de son émission.

Je m'interdis d'omettre une opposition au paiement du chèque en cas de vol ou de erte,
est bien entendu, que je vous décharge des conséquences qui pourraient résulter es opérations.

ccusé de réception

uméro du chèque :..... CIN/PCN.....
uméro de l'opération :..... DELIVRE LE :.....
ate de réception : / /2019 DAIRA DU :.....

SIGNATURE DU CLIENT. SIGNATURE DU CLIENT

Série N, n° 2 2002

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

ولاية : ....

حالة العقود المودعة من طرف الموثقين

موثق : ....

ة أو المصلحة : ....

سجل	رقم الرزمة
يوم :	
حجم : .... صفحة :	
رقم :	

تاريخ العقد	لقب، إسم ومسكن كل طرف في العقد	طبيعة العقد	مجموع أو قيم الخاضعة للضريبة	مبلغ الضرائب والرسوم			إطار مخصص للمصلحة			
				ضريبة ثابتة	ضريبة نسبية	رسم إضافي على نقل ملكية	ضريبة ثابتة	ضريبة نسبية	رسم إضافي على نقل ملكية	ملاحظات وتفسير
3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
			للترحيل							

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

..... le .....

Groupe Régional d'Exploitation de : ..... Indice : ....

Agence Locale d'Exploitation de .... Indice : .....

☐ Reçu de : ..... (1)

☐ Pour le compte de : .....(2)

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☐

Montant du crédit sollicité : .....DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

50 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone /Fax: 021/ 69-85-05

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des [illegible] et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

1.Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2.Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

.....
.....
.....

TEBESSA LE,.....

MONSIEUR LE DIRECTEUR
LA BADR AGENCE

OBJET :- DEMANDE DE DEBLOCAGE
SUR PRET NUMERO .....

Monsieur le Directeur,

J'ai l'honneur de vous valoir demander de debloquer la somme de DA
.....
Au profit de mon compte courant numéro .....ouvert sur vos livres

Ce deblocage est a valoir sur mon prêt numero ..... au debit de mon compte prêt numero .....ouvert sur vos livres objet de notre convention du .....
.....

Pieces justificatives
.....En representation matérielle de ce deblocage, je signe et accepte un billet à ordre de DA .....en prends notre que mon compte prêt passe débbiter de DA :.....
..... à la suite des deblocage opérés, à ce jour en ma faveur.

Il demeure entendu que l'utilisation du déblocage sera effectuée par emission par mes soins, de chèque et virements en faveur de mon ou mes fournisseurs.

Veuillez agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de mes salutation distinguées.

L'INTERESSE.

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : .....

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : .....

Nature de l'affaire : Visa Sur Dole

Adresse : .....

.....

Nature et N° du Compte : ..... Date d'ouverture : .....

DATES

ST 122

الملحق رقم (03): الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2015

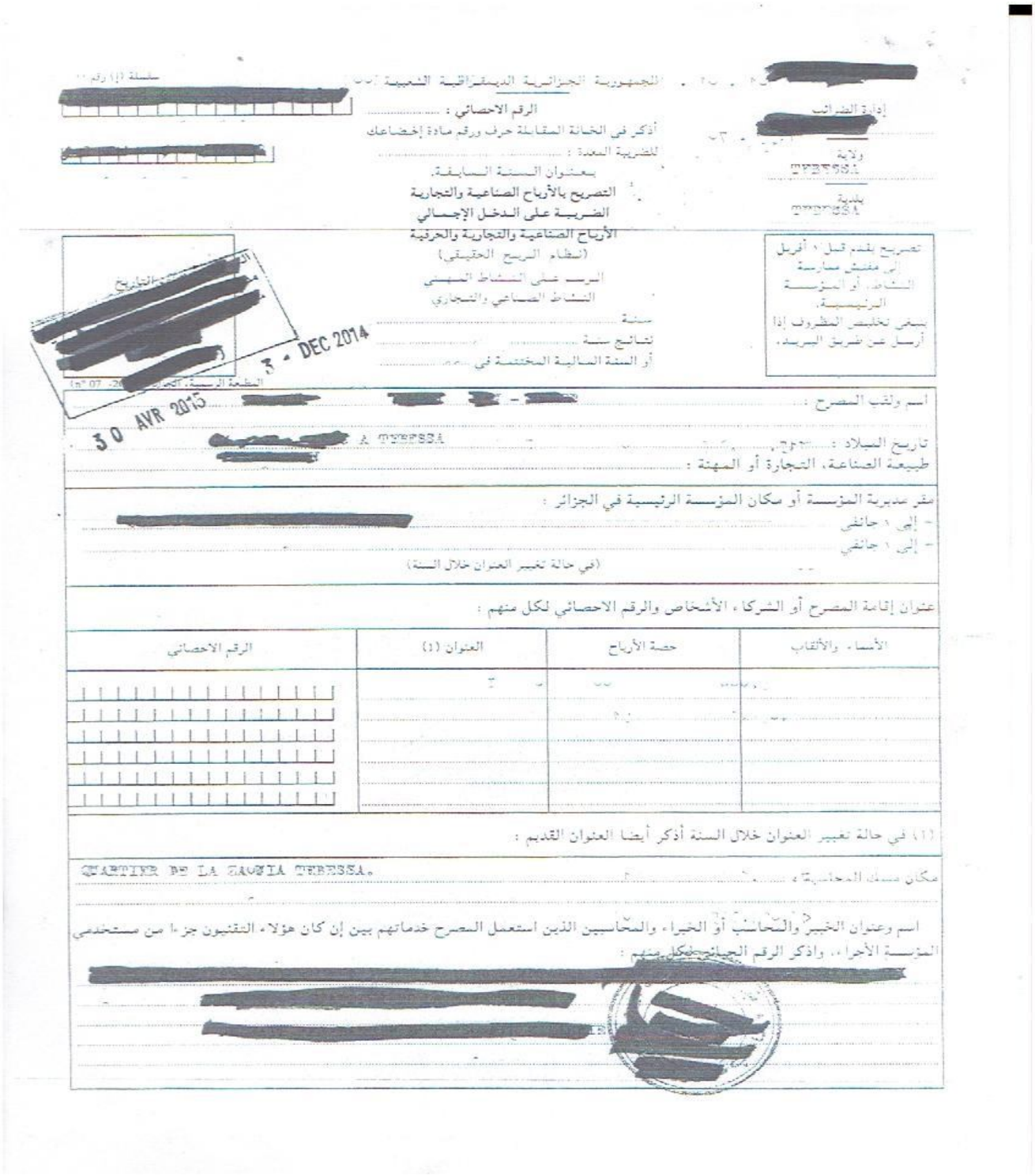

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرقم الاحصائي :

أذكر في الخانة المقابلة حرف ورقم مادة إخضاعك للضريبة المعدة :

بعنوان السنة السابقة.

التصريح بالأرباح الصناعية والتجارية
الضريبة على الدخل الإجمالي
الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية
(نظام الربح الحقيقي)
الربح على النشاط المهني
النشاط الصناعي والتجاري

سنة .....
لنتائج سنة .....
أو السنة المالية المختتمة في .....

إدارة الضرائب
ولاية TEBESSA
بلدية TEBESSA

تصريح يقدم قبل ١ أفريل
من مفتش ممارسة
النشاط أو المؤسسة
الرئيسية.
يبقى تخليص المظروف إذا
أرسل عن طريق البريد.

30 AVR 2015
3 - DEC 2014

اسم ولقب المصرح :

تاريخ الميلاد : ... A TEBESSA
طبيعة الصناعة، التجارة أو المهنة :

مقر مديرية المؤسسة أو مكان المؤسسة الرئيسية في الجزائر :
- إلى ١ جانفي
- إلى ١ جانفي
(في حالة تغيير العنوان خلال السنة)

عنوان إقامة المصرح أو الشركاء الأشخاص والرقم الاحصائي لكل منهم :

الأسماء والألقاب	حصة الأرباح	العنوان (١)	الرقم الاحصائي

(١) في حالة تغيير العنوان خلال السنة أذكر أيضا العنوان القديم :

مكان مسك المحاسبة : QUARTIER DE LA CASBAH TEBESSA.

اسم وعنوان الخبير والمحاسب أو الخبراء والمحاسبين الذين استعمل المصرح خدماتهم بين إن كان هؤلاء التقنيون جزءا من مستخدمي المؤسسة الأجراء، واذكر الرقم الجبائي لكل منهم :

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

[redacted]

EXERCICE / ANNEE : 2014

Détail Extra-Comptable du Calcul de C.A

DESIGNATIONS	PDTS PARAMTQS	PDTS SMTQS	TOTAL
ock Initial	1.776. 9 76,36	-	1. 776.9 75,36
hat Exercice	20 4 73148, 19	5 21 73, 92	20.525.322,11
on Initial	3422132,88	-	3.422.132,88
erch. Consommées	138279 91,67	521 73,92	13 .880.165,59
ige. Bénéficiaires	1,2 0	1,15	
d'Affaire Global	165 935000	60000,00	16.653.500,00
d'A. Imposable	82 96 795,00	60000,00	8.356 .795,00
d'A Non imposable	8296 7 95,00	-	8 .296. 795,00

❖ *Observations :*

مطبوعة موجهة للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

الميزانية الجبائية لسنة 2014
BILAN FISCAL Année 2014

[redacted]

Numéro d'Identification Statistique
[redacted]

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : [redacted]

ACTIVITES : [redacted]

ADRESSE [redacted]

ARTICLE D'IMPOSITION
[redacted]

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE

ACTIF الأصول

Série G. n° 2 (2004 - Imp. Officielle - Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains			3	
— Batiments			4	
— Installations Complexes			5	
— Matériel et Outillage	1.212.157	1.212.157	6	
— Matériel de Transport	500.000	500.000	7	
— Emballages Récupérables			8	
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation	595.959	380.745	9	215 224
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours			11	
— Stocks	1.776.976		12	1 177 976
— Créances d'Investissements			13	
— Créances de Stocks			14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
— Clients	937.266		16	937 266
— Autres Avances d'Exploitation	13.120		17	13 120
— Disponibilités	3.597.572		18	3 597 572
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	8.734.380	2.092.902	23	6 641 458
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	6 641 458

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social	30	2 901 964
— Réserve Légale	31	
— Réserve Obligatoire	32	
— Autres Réserves	33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
— Plus-Value de Réévaluation	36	
— Résultats en Instance d'Affectation	37	
— Provisions pour Pertes et Charges	38	
— Emprunts Bancaires	39	
— Autres Emprunts	40	
— Comptes Courants des Associés	41	
— Fournisseurs	42	1 275 484
— Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	102 854
— Avances Bancaires	44	
— Autres Dettes d'Exploitation	45	99 785
— Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	5 082 087
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	559 371
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	6 641 458

مطبوعة مرجعية للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

1	2	0	1	8	6	4	2	8	2	3

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT — جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises		13 381 609	51	16 054 385
— Marchandises vendues	52			
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	2 673 376
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	
— Prestations fournies			55	
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59		58	
— Matières et fournitures consommées	60	49 300		
— Sous-traitance	61			
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	17 550		
— Frets et transports	63	15 100		
— Loyers et charges locatives	64			
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65	250 008		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	85 485		
— Frais de réception	67			
— Publicité	68			
— Frais de déplacement	69	6 266		
— Autres services	70			
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	2 239 667
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel		472 509		
— Taxe sur l'activité professionnelle		161 195		
— Versement forfaitaire		7 512		
— Autres impôts et taxes				
— Frais financiers		10 448		
— Frais divers (*)				
— Dotation aux amortissements	82	28 631		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (... et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	1 559 371
— Produits hors exploitation			86	
— Charges hors exploitation	87			
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88		89	
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	1 559 371
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
— Report déficitaire (exercice .....)	93			
— Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
— Autres charges non déductibles (*)			97	
— RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		100	1 559 371

(*) A détailler sur état annexe

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مديرية المالية
قابسة
30 AVR.

مطبوعة مرجعية للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

DEVELOPPEMENT DE CERTAINS POSTES
DU BILAN ET DU TABLEAU DES RESULTATS

[redacted]

تفصيل بعض مناصب الميزانية وجدول النتائج

1°/ MOUVEMENT DES STOCKS — 1) حركة المخزونات

RUBRIQUES	SOLDE au début de l'exercice	DEBITS	TOTAL	SOLDE à la fin de l'exercice	CREDITS
— Marchandises	1.498.151	13.659.834	15.157.985	1.776.976	13.381.009
— Matières et fournitures					
— Produits semi-ouvrés		49.300	49.300		49.300
— Travaux en cours					
— Produits finis					
— Déchets et rébus					
— Stocks à l'extérieur					
TOTAL	1.498.151	13.709.134	15.207.285	1.776.976	13.430.309

2°/ FLUCTUATION DE LA PRODUCTION STOCKEE — 2) تغير الإنتاج المخزن

SOLDE DEBITEUR au début de l'exercice	DEBITS	CREDITS	SOLDE à la fin de l'exercice	
			Débiteur	Créditeur
/////	//////	/////	/////	//////

3°/ FRAIS DE PERSONNEL — 3) مصاريف المستخدمين

RUBRIQUES	MONTANTS
— Traitements et salaires bruts, y compris les avantages en nature	253.917
— Primes et indemnités ayant une périodicité excédant le mois (retenue forf. 15%)	100.580
— Rémunérations des associés	
— Congés payés	
— Part de l'employeur au titre de la sécurité sociale et de la retraite	66.018
— Autres contributions de l'employeur (*)	51.694
TOTAL DES FRAIS DE PERSONNEL	472.209

4°/ PRODUITS HORS EXPLOITATION — 4) منتوجات خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Plus values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	
— Réintégration de la fraction imposable au titre de l'exercice sur la plus value de réévaluation	
— Subventions reçues	0
— Autres produits exceptionnels (*)	
— Produits sur exercices antérieurs (*)	
TOTAL	0

5°/ CHARGES HORS EXPLOITATION — 5) مصاريف خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Pertes résultant de la destruction et de la disparition de biens ou de produits	
— Moins values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	0
— Créances irrécouvrables	
— Autres charges et dotations exceptionnelles (*)	
— Charges sur exercices antérieurs (*)	
TOTAL	0

(*) A détailler sur état annexe

مطبوعة موجهة للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

[redacted]

6°/ LES AMORTISSEMENTS — 6) الإهتلاكات

RUBRIQUES	MONTANT des amortissements au début de l'exercice	DOTATIONS de l'exercice	AMORTISSEMENTS pratiqués sur les investissements cédés	MONTANT des amortissements à la fin de l'exercice
— Frais préliminaires				
— Bâtiments				
— Installations complexes				
— Matériel et outillage	1.212.157			1.212.157
— Matériel de transport	500.000			500.000
— Emballages récupérables				
— Autres équipements de production ou d'exploitation	352.134	28.631		380.765
— Equipements sociaux				
TOTAL :	2.064.291	28.631		2.092.922

7°/ LES PROVISIONS — 7) المؤونات

RUBRIQUES	MONTANT des provisions au début de l'exercice	SOMMES employées	SOMMES non employées à réintégrer au résultat fiscal	DOTATIONS aux provisions de l'exercice
— Provisions pour charges				
— Provisions pour dépréciation des stocks	/////	//////	/////	/////
— Provisions pour clients douteux				
— Autres provisions pour risque				
TOTAL :	//////	//////	//////	/////

8°/ PLUS VALUES ET RESERVES — 8) فوائض القيمة والإحتياطات

RUBRIQUES	Plus values et reserves nées au cours des exercices précédents			Plus values et reserves nées dans l'exercice	TOTAL
	Exercice ..... (-3)	Exercice ..... (-2)	Exercice ..... (-1)		
— Bénéfices à réinvestir (Tx. Red.)					
— Plus value de cession					
— Plus value de réévaluation					
— Autres réserves					
— Résultat en instance d'affectation	366.399			- 366.399	
TOTAL :	366.399			- 366.399	

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

[redacted]

ملحق - ج -
ANNEXE - C -

العمولات والسمسرات
الأتاوات والأتعاب

COMMISSIONS ET COURTAGES, REDEVANCES ET HONORAIRES, REMUNERATIONS DIVERSES, FRAIS DE SIEGE
(art. 176 du C.I.D.)

تعيين المؤسسة
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

[redacted]

ANNEE .... السنة

بالدينار الجزائري
En dinars

Imp. Officielle, Alger

Numéro d'ordre	Désignation des personnes bénéficiaires	Identifiant fiscal	Article d'imposition	Montant brut perçu
1	HONORAIRES: MR: NEBBOUCHI RACHID. COMPTABLE. AGREE. PAR L'ETAT, COMMISSAIRE AUX COMPTES 5, QUARTIER DE LA GARE, TEBESSA	1946.1201.00911.48	1251.06062.63	28.08
	TOTAL			28.08

الملحق رقم (04): الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2016

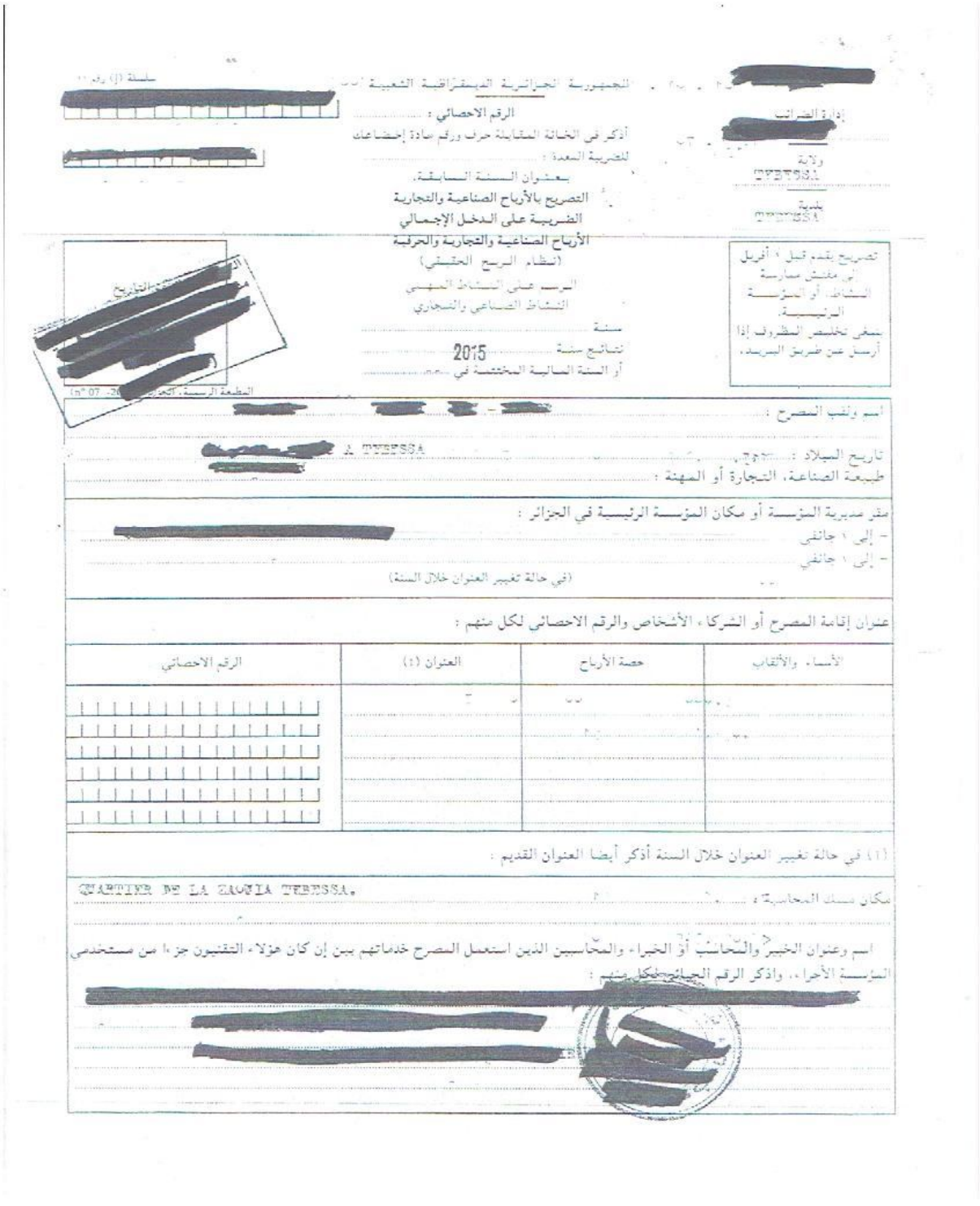

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرقم الاحصائي :

أذكر في الخانة المقابلة حرف ورقم حادة إخضاعك للضريبة المعدة :

بعنوان السنة السابقة،

التصريح بالأرباح الصناعية والتجارية
الضريبة على الدخل الإجمالي
الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية
(النظام الربح الحقيقي)
الرسم على النشاط المهني
النشاط الصناعي والتجاري

سنة 2015

نتائج سنة
أو السنة المالية المختتمة في

تصريح يقدم قبل ١ أفريل
من مفتش مصارسة
النشاط أو المؤسسة
الرئيسية.
يمكن تخليص المظروف إذا
أرسل عن طريق البريد.

اسم ولقب المصرح :

تاريخ الميلاد :

طبيعة الصناعة، التجارة أو المهنة :

مقر مديرية المؤسسة أو مكان المؤسسة الرئيسية في الجزائر :
- إلى ١ جانفي
- إلى ١ جانفي
(في حالة تغيير العنوان خلال السنة)

عنوان إقامة المصرح أو الشركاء، الأشخاص والرقم الاحصائي لكل منهم :

الأسماء والألقاب	حصة الأرباح	العنوان (١)	الرقم الاحصائي

(١) في حالة تغيير العنوان خلال السنة أذكر أيضا العنوان القديم :

مكان مسك المحاسبة : QUARTIER DE LA ZAOUIA TIARETSSA.

اسم وعنوان الخبير والمحاسب أو الخبراء والمحاسبين الذين استعمل المصرح خدماتهم بين إن كان هؤلاء التقنيون جزءا من مستخدمي المؤسسة الأجراء، واذكر الرقم الجبائي لكل منهم :

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

السنة المالية المنتهية من 2015 إلى 2015	عبارة عن المتطلبات

1- النتيجة الجبائية :

أ) الربح الإجمالي أثقل قيمة السطر WX الموجود في الجدول رقم 8) منه	
- أرباح لم يعاد استثمارها	
- أرباح أعيد استثمارها	
- أرباح معفاة	
عجز (أثقل قيمة السطر WX الموجود في الجدول رقم 8)	

2 - الرسم على النشاط المهني :

طبيعة العمليات	طبيعة العمليات	القيمة الخام لرقم الاعمال
العمليات الخاضعة للضريبة :		
قيمة العمليات البيع باعتبار المنتجات التي يتضمن سعر بيعها أكثر من 50٪ من الحقوق غير المباشرة.		
قيمة البيع بالتجزئة للمنتجات يتضمن بيعها أكثر من 50٪ الحقوق غير المباشرة.		
قيمة عمليات البيع المنجزة من قبل الوكلاء المرخص لهم بالنشاط طبقا للمادة 83 من القانون المتعلق بالنقد والقرض.		
عمليات البيع بالتجزئة من قبل معتمدي القهوة لمترجيهم الخاص.		
عمليات البيع بالجملة.		
عمليات اخرى تعطي الحق في تخفيض السعر اسس الضريبة		
بيع وعمليات لا تستفيد من تخفيض أسس الضريبة		
مجموع قيمة رقم الأعمال الخاضعة للضريبة (1)		
عمليات معفاة		
مجموع رقم الأعمال المعفى (2)		
مجموع قيمة رقم الأعمال (1) + (2)		

إذا كنتم تعادون التصريح باسم خلافة دافع ضريبة توفي تذكروا قدت إعطائكم اسكم ولقبكم وعنوانكم

حرر في 2016

الإمضاء

[redacted]

EXERCICE / ANNEE : ....

Détail Extra-Comptable du Calcul de C.A

DESIGNATIONS	FETS PHARMACIES	FETS CONSEPTIQUES				
Stock Initial	1.409.150,03					1.409.150,03
Achat Exercice	13.503.313,05	55.521,74				13.558.834,79
Stock Final	1.776.976,35					1.776.976,35
March. Consommées	13.235.486,73	55.521,74				13.291.008,47
Marge Bénéficiaires	1,20	1,15				
C. d'Affaire Global	15.009.383,67	65.000,00				15.074.383,67
C. d'A. Imposable	7.954.502,51	65.000,00				8.019.502,51
C.d'A.Non Imposable	7.954.502,51	.....	.....	.....	.....	7.954.502,51

❖ *Observations :*

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

[redacted] 2015
[redacted] 2015

الميزانية الجبائية لسنة 2015
BILAN FISCAL Année 2015

IDENTIFIANT FISCAL [redacted]

ARTICLE D'IMPOSITION [redacted]

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : [redacted]

ACTIVITES : [redacted]

ADRESSE : [redacted]

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE

ACTIF الأصول

Série G n° 2 — Imp. Officielle - Alger

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains			3	
— Batiments			4	
— Installations Complexes	1.212.157	1.212.157	5	
— Matériel et Outillage	500.000	500.000	6	
— Matériel de Transport			7	
— Emballages Récupérables	386.990	386.730	8	10 250
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours	8.422.133		11	8 422 133
— Stocks			12	
— Créances d'Investissements			13	
— Créances de Stocks			14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées	930.415		15	930 415
— Clients			16	
— Autres Avances d'Exploitation	5.161.515		17	5 161 515
— Disponibilités			18	
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	16.623.212	2.098.896	23	14 524 316
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	14 524 316

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social	30	6 116 536
— Réserve Légale	31	
— Réserve Obligatoire	32	
— Autres Réserves	33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
— Plus-Value de Réévaluation	36	
— Résultats en Instance d'Affectation	37	
— Provisions pour Pertes et Charges	38	
— Emprunts Bancaires	39	
— Autres Emprunts	40	
— Comptes Courants des Associés	41	7 038 216
— Fournisseurs	42	123 856
— Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	
— Avances Bancaires	44	2 72 047
— Autres Dettes d'Exploitation	45	
— Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	13 600 665
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	923 651
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	14 524 316

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

1 2 | 1 8 6 | 3 8 | 2 3

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT — جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	16 653 590
— Marchandises vendues	52	13 880 166		
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	2 773 424
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	
— Prestations fournies			55	
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59		58	
— Matières et fournitures consommées	60	230 013		
— Sous-traitance	61			
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	21 6		
— Frets et transports	63	319 591		
— Loyers et charges locatives	64			
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65			
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	77 415		
— Frais de réception	67			
— Publicité	68			
— Frais de déplacement	69	57 105		
— Autres services	70			
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	1 566 235
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel	76	441 321		
— Taxe sur l'activité professionnelle	77	107 137		
— Versement forfaitaire	78	1 183		
— Autres impôts et taxes	79	6 356		
— Frais financiers	80	17 479		
— Frais divers (*)	81			
— Dotation aux amortissements	82	5 974		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	925 675
— Produits hors exploitation			86	
— Charges hors exploitation	87	2 024		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88	2 024	89	
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	923 651
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
— Report déficitaire (exercice)	93			
— Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
— Autres charges non déductibles (*)			97	
— RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		100	923 651

(*) A détailler sur état annexe

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

1	2	1	8	6	2	8	2	3

DEVELOPPEMENT DE CERTAINS POSTES DU BILAN ET DU TABLEAU DES RESULTATS
تفصيل بعض مناصب الميزانية وجدول النتائج

1°/ MOUVEMENT DES STOCKS — 1) حركة المخزونات

RUBRIQUES	SOLDE au début de l'exercice	DEBITS	TOTAL	SOLDE à la fin de l'exercice	CREDITS
— Marchandises	1.776.976	2.525.323	22.322.999	8.422.133	13.900.866
— Matières et fournitures					
— Produits semi-ouvrés		230.018	230.018		230.018
— Travaux en cours					
— Produits finis					
— Déchets et rebus					
— Stocks à l'extérieur					
TOTAL	1.776.976	20.755.341	22.532.317	8.422.133	14.110.184

2°/ FLUCTUATION DE LA PRODUCTION STOCKEE — 2) تغيير الإنتاج المخزن

SOLDE DEBITEUR au début de l'exercice	DEBITS	CREDITS	SOLDE à la fin de l'exercice	
			Débiteur	Créditeur

3°/ FRAIS DE PERSONNEL — 3) مصاريف المستخدمين

RUBRIQUES	MONTANTS
— Traitements et salaires bruts, y compris les avantages en nature	163.715
— Primes et indemnités ayant une périodicité excédant le mois (retenue forf. 15%)	73.040
— Rémunérations des associés	
— Congés payés	
— Part de l'employeur au titre de la sécurité sociale et de la retraite	42.566
— Autres contributions de l'employeur (*)	162.000
TOTAL DES FRAIS DE PERSONNEL	441.321

4°/ PRODUITS HORS EXPLOITATION — 4) منتوجات خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Plus values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	
— Réintégration de la fraction imposable au titre de l'exercice sur la plus value de réévaluation	
— Subventions reçues	//
— Autres produits exceptionnels (*)	
— Produits sur exercices antérieurs (*)	
TOTAL	//

5°/ CHARGES HORS EXPLOITATION — 5) مصاريف خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Pertes résultant de la destruction et de la disparition de biens ou de produits	
— Moins values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	
— Créances irrécouvrables	
— Autres charges et dotations exceptionnelles (*)	
— Charges sur exercices antérieurs (*)	2.024
TOTAL	2.024

*) A détailler sur état annexe

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

1	2	0	1	8	6	2		2	3	

6°/ LES AMORTISSEMENTS — 6) الإهتلاكات

RUBRIQUES	MONTANT des amortissements au début de l'exercice	DOTATIONS de l'exercice	AMORTISSEMENTS pratiqués sur les investissements cédés	MONTANT des amortissements à la fin de l'exercice
— Frais préliminaires				
— Bâtiments				
— Installations complexes				
— Matériel et outillage	1.212.157			1.212.157
— Matériel de transport	500.000			500.000
— Emballages récupérables				
— Autres équipements de production ou d'exploitation	330.765	5.974		336.739
— Equipements sociaux				
TOTAL :	2.052.922	5.974		2.058.896

7°/ LES PROVISIONS — 7) المؤونات

RUBRIQUES	MONTANT des provisions au début de l'exercice	SOMMES employées	SOMMES non employées à réintégrer au résultat fiscal	DOTATIONS aux provisions de l'exercice
— Provisions pour charges				
— Provisions pour dépréciation des stocks				
— Provisions pour clients douteux	//////////	//////////	//////////	//////////
— Autres provisions pour risque				
TOTAL :	//	//	//	//

8°/ PLUS VALUES ET RESERVES — 8) فوائض القيمة والإحتياطات

RUBRIQUES	Plus values et reserves nées au cours des exercices précédents			Plus values et reserves nées dans l'exercice	TOTAL
	Exercice ..... (-3)	Exercice ..... (-2)	Exercice ..... (-1)		
— Bénéfices à réinvestir (Tx. Red.)					
— Plus value de cession					
— Plus value de réévaluation					
— Autres réserves					
— Résultat en instance d'affectation	1.559.371			- 1.559.371	
TOTAL :	1.559.371			- 1.559.371	

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Série G, n° 2

ملحق - ج -
ANNEXE - C -

العمولات والسمسرات
الأتاوات والأتعاب

تعيين المؤسسة
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

[redacted]

COMMISSIONS ET COURTAGES, REDEVANCES
ET HONORAIRES, REMUNERATIONS DIVERSES,
FRAIS DE SIEGE
(art. 176 du C.I.D.)

بالدينار الجزائري
En dinars

ANNEE : 2015 السنة

المادة 176 الضريبية

Imp. Officielle, Alger

Numéro d'ordre	Désignation des personnes bénéficiaires تسمية المستفيدين	Identifiant fiscal دخول ضريبي	Article d'imposition مادة	Montant brut perçu
1	[illegible]	1646 1201000111[illegible]8	125106[illegible]26	21.060
	[illegible]			
	[illegible]			
	[illegible]			
	[illegible]			
	TOTAL			21.060

IMPRIME TRAITE A L'ORDINATEUR

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

[redacted]

ANNEE 2015

L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE

Numéro d'ordre	Désignation et adresse des établissements de vente ou prestation de services (ou autre ayant acquitté la taxe forfaitaire au titre de 2014)	Chiffre d'affaires déclaré	عدد الشهادات Chiffre d'affaires exonéré	
1	SIEGE CNE DE TEBESSA	8.356. 795	8 .296. 795	16 .653. 590
		8 .356. 795	8.296 .7 95	16.653 .5 90

TOTAL

الملحق رقم (05): الملف المالي للبنك المقدم من طرف المؤسسة لسنة 2017

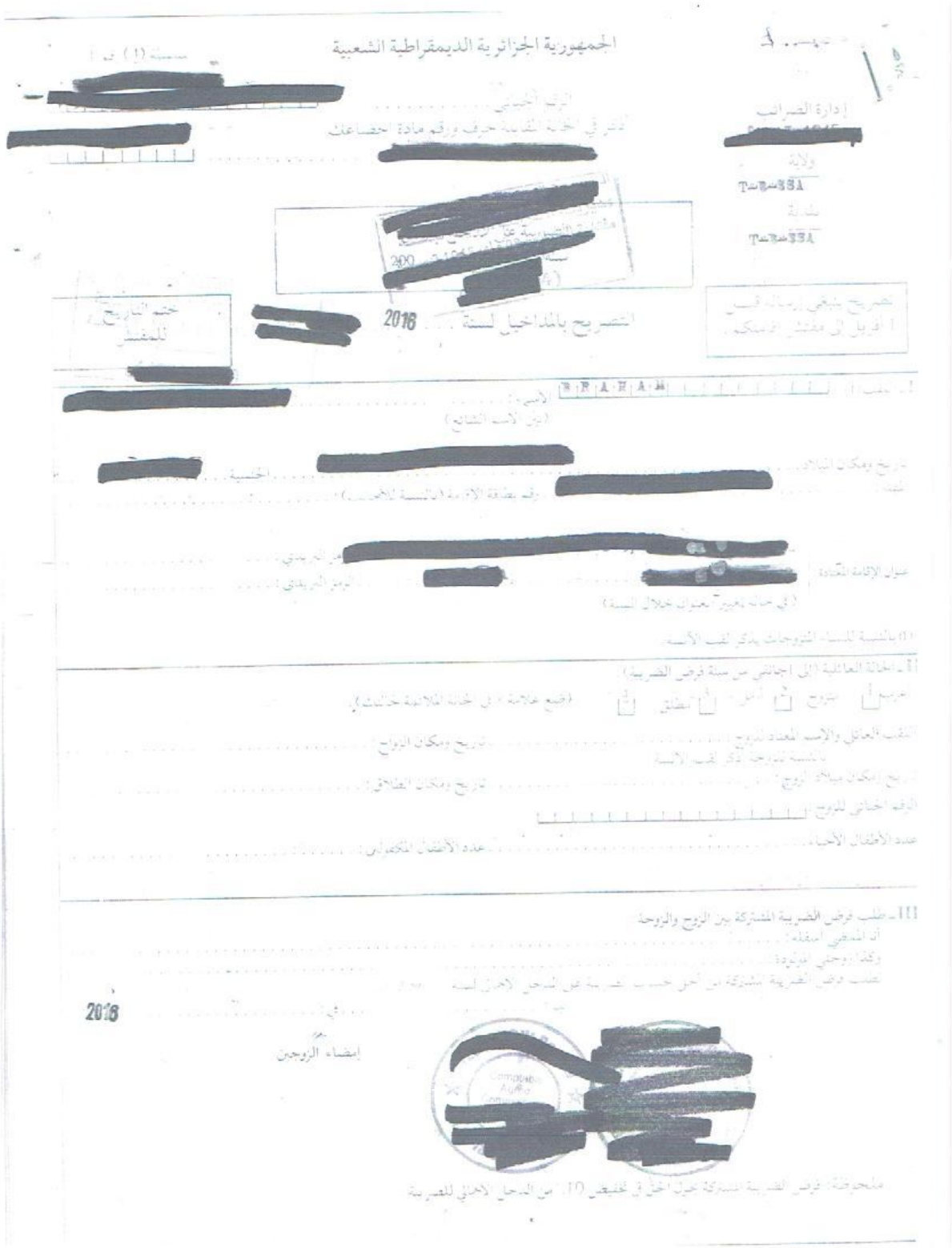

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

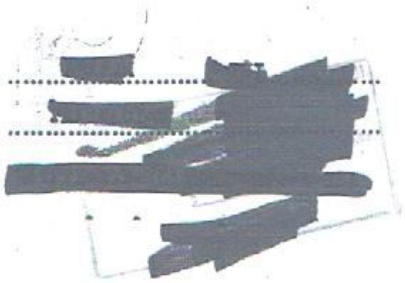

EXERCICE / ANNEE : 2018

Détail [illegible] Comptable du Calcul [illegible]

DESIGNATIONS	PRODUITS PHARMACEUTIQUES	PRODUITS COSMETIQUES				TOTAL
Stock Initial	8.422.132,88	-				8.822.132,88
Achat Exercice	15.384.531,78	18.260,88				15.402.792,66
Stock Final	2.900.317,99	-				2.900.317,99
March. Consommées	20.906.346,67	18.260,88				20.924.607,55
Marge Bénéficiaires	1,20	1,15				
C.A d'Affaire Global	25.087.616,00	21.000,00				25.108.616,00
C.d'A. Imposable	12.543.808,00	21.000,00				12.564.808,00
C.d'A.Non Imposable	12.543.808,00	-				12.543.808,00

❖ ***Observations :***

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

EXERCICE ALLANT DU 01 JAN 2016
AU 31 JAN 20

الميزانية الجبائية لسنة ....2016....
BILAN FISCAL Année [redacted]

Numéro d'Identification Statistique

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : [redacted]

ACTIVITES : [redacted]

ADRESSE : [redacted]

ARTICLE D'IMPOSITION [redacted]

CODE ACTIVITE.....

FORME JURIDIQUE .....

ACTIF الأصول

Série G, n° 2 (2004 - Imp. Officielle - Al

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
Frais Préliminaires			1	
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
Terrains			3	
Batiments			4	
Installations Complexes			5	
Matériel et Outillage	1.212.157	1.212.157	6	
Matériel de Transport	5[illegible]	5[illegible]	7	
Emballages Récupérables			8	
Autres Equipements de Production et d'Exploitation	396.989-	389.739	9	7.25
Equipements Sociaux			10	
Investissements en Cours			11	
Stocks	2.9[illegible].318		12	2.9[illegible].31
Créances d'Investissements	--		13	
Créances de Stocks			14	--
Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
Clients	228.[illegible]53		16	228.[illegible]5
Autres Avances d'Exploitation			17	
Disponibilités	8.826.733		18	8.826.733
Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	12.[illegible]64?25[illegible]	2.1[illegible]1.896	23	9.962.35
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	9.962.354

PASSIF الخصوم

	CODE	(En Dinars)
Fonds Social	30	5.71[illegible].61
Réserve Légale	31	
Réserve Obligatoire	32	
Autres Réserves	33	
Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
Plus-Value de Réévaluation	36	
Résultats en Instance d'Affectation	37	
Provisions pour Pertes et Charges	38	
Emprunts Bancaires	39	
Autres Emprunts	40	
Comptes Courants des Associés	41	
Fournisseurs	42	2.8[illegible].7[illegible]
Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	53.[illegible]
Avances Bancaires	44	
Autres Dettes d'Exploitation	45	225?46[illegible]
Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	8.82[illegible].98[illegible]
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	1.141.37[illegible]
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	9.962.354

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

1 2 0 1 8 6 0 2 8 2 3

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT — جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	25.[illegible]
— Marchandises vendues	52	24.924.6.8		
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	4p184,[illegible]
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	
— Prestations fournies			55	
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59		58	
— Matières et fournitures consommées	60	8.81.468		
— Sous-traitance	61			
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	281.8		
— Prets et transports	63	531718		
— Loyers et charges locatives	64	- -		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65	398.175		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	126.784		
— Frais de réception	67			
— Publicité	68	297.531		
— Frais de déplacement	69	9.926		
— Autres services	70	150		
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	1.983.714
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel	76	421.638		
— Taxe sur l'activité professionnelle		251.296		
— Versement forfaitaire				
— Autres impôts et taxes		17.167		
— Frais financiers		17.243		
— Frais divers (*)	81	15.790		
— Dotation aux amortissements	82	3.000		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	1.197.590
— Produits hors exploitation			86	
— Charges hors exploitation	87	56.219		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88	56.219	89	
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	1.141.371
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
— Report déficitaire (exercice .....)	93			
— Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
— Autres charges non déductibles (*)			97	
— RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		100	1.141.371

(*) A détailler sur état annexe

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

[redacted]

DEVELOPPEMENT DE CERTAINS POSTES DU BILAN ET DU TABLEAU DES RESULTATS

تفصيل بعض مناصب الميزانية وجدول النتائج

1°/ MOUVEMENT DES STOCKS — 1) حركة المخزونات

RUBRIQUES	SOLDE au début de l'exercice	DEBITS	TOTAL	SOLDE à la fin de l'exercice	CREDITS
— Marchandises	8.822.133	15.402.793	23.824.926	2.900.318	20.924.608
— Matières et fournitures	[illegible]	808.468	808.468	[illegible]	808.468
— Produits semi-ouvrés					
— Travaux en cours					
— Produits finis					
— Déchets et rébus					
— Stocks à l'extérieur					
TOTAL	8.822.133	16.211.261	24.633.394	2.900.318	21.733.076

2°/ FLUCTUATION DE LA PRODUCTION STOCKEE — 2) تغيير الإنتاج المخزن

SOLDE DEBITEUR au début de l'exercice	DEBITS	CREDITS	SOLDE à la fin de l'exercice	
			Débiteur	Créditeur
-	-	-	-	-

3°/ FRAIS DE PERSONNEL — 3) مصاريف المستخدمين

RUBRIQUES	MONTANTS
— Traitements et salaires bruts, y compris les avantages en nature	165.744
— Primes et indemnités ayant une périodicité excédant le mois (retenue forf. 15%)	73.000
— Rémunérations des associés	
— Congés payés	44.306
— Part de l'employeur au titre de la sécurité sociale et de la retraite	
— Autres contributions de l'employeur (*)	138.588
TOTAL DES FRAIS DE PERSONNEL	421.638

4°/ PRODUITS HORS EXPLOITATION — 4) منتوجات خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Plus values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	
— Réintégration de la fraction imposable au titre de l'exercice sur la plus value de réévaluation	
— Subventions reçues	
— Autres produits exceptionnels (*)	-
— Produits sur exercices antérieurs (*)	
TOTAL	

5°/ CHARGES HORS EXPLOITATION — 5) مصاريف خارج الإستغلال

RUBRIQUES	MONTANTS
— Pertes résultant de la destruction et de la disparition de biens ou de produits	
— Moins values de cession de biens inscrits à l'actif du bilan	
— Créances irrécouvrables	
— Autres charges et dotations exceptionnelles (*)	
— Charges sur exercices antérieurs (*)	56.219
TOTAL	56.219

(*) A détailler sur état annexe

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

1 2 | 1 8 6 | 2 8 2 3

6°/ LES AMORTISSEMENTS — 6) الإهتلاكات

RUBRIQUES	MONTANT des amortissements au début de l'exercice	DOTATIONS de l'exercice	AMORTISSEMENTS pratiqués sur les investissements cédés	MONTANT des amortissements à la fin de l'exercice
— Frais préliminaires				
— Bâtiments				
— Installations complexes				
— Matériel et outillage	1.212.157			1.212.157
— Matériel de transport	500.000			500.000
— Emballages récupérables				
— Autres équipements de production ou d'exploitation	386.739	3.000		389.739
— Equipements sociaux				
TOTAL :	2.098.896	3.000		2.101.896

7°/ LES PROVISIONS — 7) المؤونات

RUBRIQUES	MONTANT des provisions au début de l'exercice	SOMMES employées	SOMMES non employées à réintégrer au résultat fiscal	DOTATIONS aux provisions de l'exercice
— Provisions pour charges				
— Provisions pour dépréciation des stocks	-	-	-	-
— Provisions pour clients douteux				
— Autres provisions pour risque				
TOTAL :	-	-	-	-

8°/ PLUS VALUES ET RESERVES — 8) فوائض القيمة والإحتياطات

RUBRIQUES	Plus values et reserves nées au cours des exercices précédents			Plus values et reserves nées dans l'exercice	TOTAL
	Exercice ..... (- 3)	Exercice ..... (- 2)	Exercice ..... (- 1)		
— Bénéfices à réinvestir (Tx. Red.)					
— Plus value de cession					
— Plus value de réévaluation					
— Autres réserves					
— Résultat en instance d'affectation	923.651			-923.651	
TOTAL :	923.651			-923.651	

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

[redacted]

ملحق - ج -

ANNEXE - C -

العمولات والسمسرات الأتاوات والأتعاب

COMMISSIONS ET COURTAGES, REDEVANCES ET HONORAIRES, REMUNERATIONS DIVERSES, FRAIS DE SIEGE

(art. 176 du C.I.D.)

تعيين المؤسسة

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

[redacted]

ANNEE [redacted] السنة

بالدينار الجزائري

En dinars

Imp. Officielle, Alger

Numéro d'ordre	Désignation des personnes bénéficiaires	Identifiant fiscal	Article d'imposition	Montant brut perçu
1	HONORAIRES MR NEBBACHI RACHID COMPTABLE AGREE PAR L'ETAT, COMMISSAIRE AUX COMPTES 5, QUARTIER DE LA GARE, TEBESSA	1946.12.1..911.48	1251..6.62.63	28.[illegible]
TOTAL				28.[illegible]

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

[redacted]

ملحق - د -
ANNEXE - D -

الرسم على النشاط المهني
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE

تعيين المؤسسة
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

[redacted]

(رقم الأعمال المصرح بها)
(CHIFFRES D'AFFAIRES DECLARES)

بالدينار الجزائري
En dinars

ANNEE [redacted] السنة

(PAO). Imp. Officielle. Alger

Numéro d'ordre	Désignation et commune d'implantation des établissements de vente, exploitations ou unités ayant acquitté la TAP en dehors du lieu du siège	Chiffre d'affaires imposable	Chiffre d'affaires exonéré	TOTAL
01	[illegible]	12.543.848	12.564.848	25.108.696

الملحق رقم (06): قرار البنك

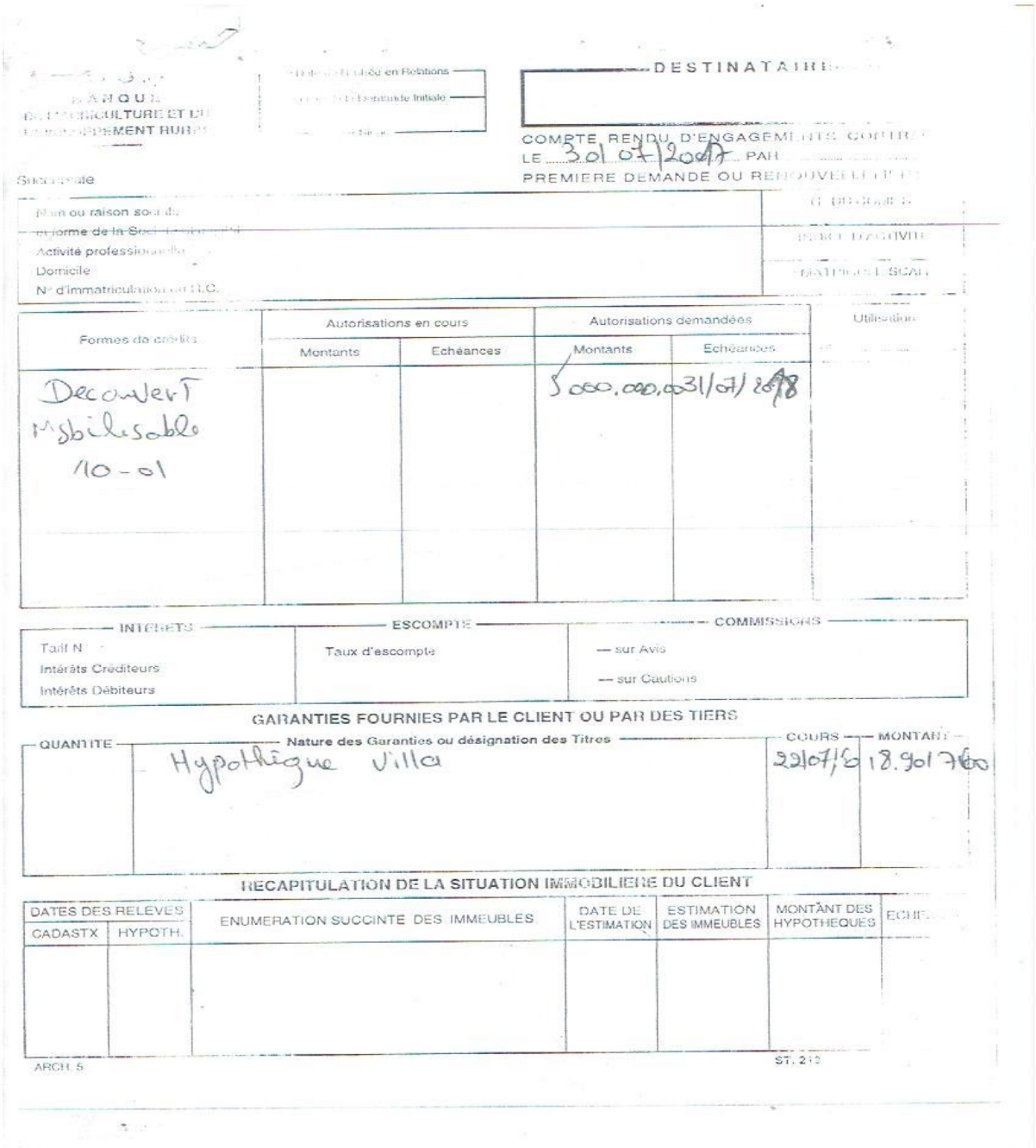

BANQUE
DE L'AGRICULTURE ET DU
DEVELOPPEMENT RURAL

DESTINATAIRE

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONFIR
LE 30/07/2017 PAR
PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

Succursale

Nom ou raison sociale
Forme de la Soc
Activité professionnelle
Domicile
N° d'immatriculation au R.C.

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisation
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
Découvert Mobilisable 10-01			5 000.000,00 31/07/2018		

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs	Taux d'escompte	— sur Avis — sur Cautions

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou désignation des Titres	COURS	MONTANT
	Hypothèque Villa	29/07/18	18.901760

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5 ST. 2

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

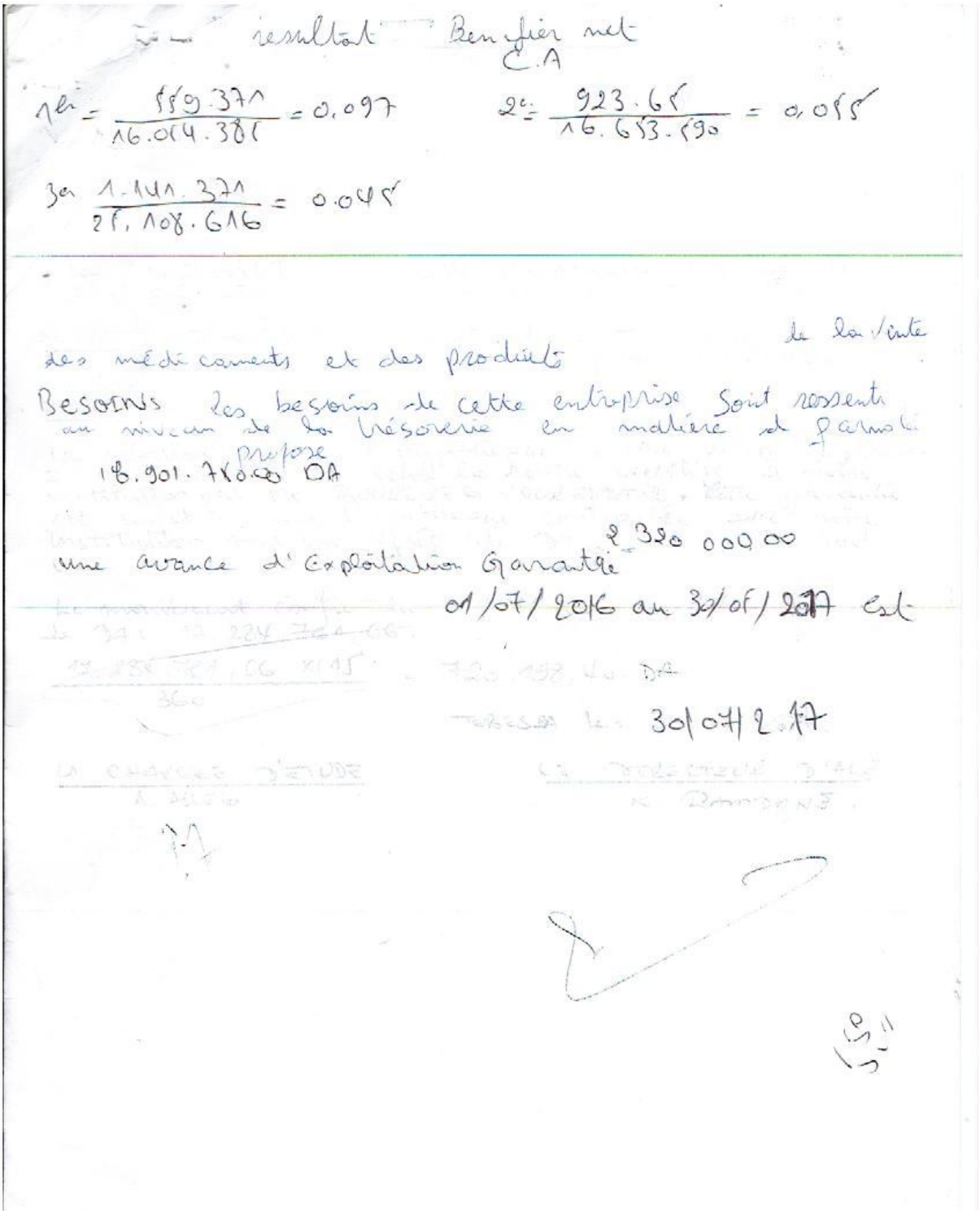

résultat — Bénéfice net / C.A

1er = 589.374 / 16.014.381 = 0,097

2e = 923.685 / 16.653.190 = 0,055

3e = 1.141.371 / 21.108.616 = 0,054

de la vente

des médicaments et des produits

BESOINS Les besoins de cette entreprise Sont ressenti au niveau de la trésorerie en matière de pharmaci

18.901.780,00 DA proposé

une avance d'exploitation Garantie 2 320 000 00

01/07/2016 au 30/06/2017 est

30/07/2.17

SUITE DE L'EXPOSE

Agence ou Succursale

..... le..... 20.....

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DCT
DETTES
COURT
TERME

الملخص

تبنى أهداف أي دراسة على تفاعل متغيراتها، ودراسة الدور بينها أو حالة التأثير، وينطلق موضوع بحثنا لتوضيح دور التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال لما لها من أهمية في خلق موارد المؤسسة البنكية كما يعتبر التدقيق البنكي أداة من أدوات الرقابة الداخلية ، وقد تم تركيز الدراسة على دور المدقق في تحسين وتسهيل سيرورة منح القروض لجلب عدد كبير من الزبائن، فالمراجع الداخلي وفي إطار نشاط الرقابة الذي يمارسه، يعد كمقيد وموجه ومرافق لكافة مراحل منح القروض والرقابة على مختلف الأنشطة.

حيث تم إسقاط الجانب النظري بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488، باعتبارها مؤسسة تمويلية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، بالإضافة إلى حجم الاعتمادات المعتبرة المنوحة في شكل قروض بنكية.

وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق البنكي وظيفة مهمة مؤسسية لا يمكن الاستغناء عنها وأداة لتجاوز العقبات التي تحول دون سيرورة منح القروض بسهولة، في إطار القوانين المعمول بها داخل المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق البنكي، نظام الرقابة الداخلية، قروض الاستغلال،التمويل

Summary

The objectives of any study are based on the interaction of their variables and the study of their role or the state of influence. The subject of our research is to clarify the role of bank auditing in the granting of exploitation loans because of its importance in creating the bank's resources. The audit is also an internal control tool. The role of the auditor in improving and facilitating the process of granting loans to attract a large number of customers. The internal auditor and in the framework of the control activity exercised by him, is a collection, guidance and facilities for all stages of granting loans and controlling various activities.

The theoretical side was dropped by applying to the Agricultural and Rural Development Bank (TBISA) 488 as a financing institution that contributes to the economic and social development of the region, in addition to the size of the credits considered in the form of bank loans.

The study concluded that banking auditing is an indispensable institutional function and a tool to overcome the obstacles that prevent the process of granting loans easily, within the framework of the laws in force within the institution.

key words: Banking Audit, Internal Control System, Exploitation Loans, Finance.